

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٠٧

الثلاثاء، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نستاسي (رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كونوزين
	إسبانيا السيد دي بلاسيو اسبانيا
	ألمانيا السيد بلوغر
	أنغولا السيد غسبار مارتنس
	باكستان السيد شودري
	البرازيل السيد فالي
	بنن السيد أديشي
	الجزائر السيد با علي
	شيلي السيد باروس
	الصين السيد جانغ يشان
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد امير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد دانفورث

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا

لدى الأمم المتحدة (S/2004/546)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-43148 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة (S/2004/546)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد لويس إرنستو دريبث، وزير خارجية المكسيك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دريبث (المكسيك) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد لويس إرنستو دريبث، وزير خارجية المكسيك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل هولندا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فان دن برغ (هولندا) مقعداً في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدعو ممثلي المنظمات الإقليمية التالية أسماءهم إلى شغل المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس: سعادة السيد سيد جنيت، مفوض شؤون السلم والأمن والشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيد بيتر فيث، نائب المدير العام لسياسات الأمن والدفاع الأوروبي في الاتحاد الأوروبي؛ ومعالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ وسعادة السيد ألونكيو كيتيكون، رئيس اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا؛ وسعادة السيد روبرت ف. سيمونز، نائب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في منظمة حلف شمال الأطلسي؛ وسعادة السيد ديميتري بولاكوف، نائب المدير التنفيذي لرابطة الدول المستقلة؛ وسعادة السيد مختار لماني، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ومعالي السيد سولومون باسي، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية بلغاريا؛ وسعادة نانا إفاه - أبيتينغ، ممثل رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2004/546، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها ورقة معلومات أساسية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن. ويطيب لي أيضا أن أرحب بكم في نيويورك. إن جلساتنا في مجلس الأمن لا يرأسها كل يوم رئيس وزراء.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عندما اجتمع المجلس آخر مرة لمناقشة دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، قلت إننا نحتاج إلى المضي قدما في إنشاء شبكة عمل فعالة وآليات إقليمية ودولية تعزز بعضها بعضا - وتتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة للواقع المعقد الذي نعيشه اليوم.

وفي تلك المناسبة، اقترح العديد من المشاركين تدابير لتعزيز التعاون للمساعدة على بناء هذه الشبكة. وهذه شملت مقترحات بأن يُجرى بصورة منتظمة حوار رفيع المستوى بين المجلس والمنظمات الإقليمية، لتحسين تبادل المعلومات وتشجيع التعاون المبكر. وأعتقد أن هذه الجلسة دليل على جدتنا فيما يتعلق بتنفيذ تلك المقترحات.

واليوم تتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في عمليات تثبيت الاستقرار في العديد من البلدان. ففي ليبيريا وكوت ديفوار، اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور أساسي في الميدان قبل تسليم المهمة للأمم المتحدة. واتفق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأمانة الجماعة الاقتصادية على تحسين التعاون في الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار في غرب أفريقيا ووضع استراتيجيات إقليمية لمنع نشوب الصراعات، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية قدم الاتحاد الأوروبي دعما بالغ الأهمية عن طريق عملية أرتيس. وفي بوروندي، نشر الاتحاد الأفريقي بعثة لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ديسمبر/كانون الأول وترسيخه، وتعزيز

يعقد مجلس الأمن مناقشة هامة اليوم. والموضوع ليس جديداً أو حديث عهد، ونحن لسنا على وشك الانتهاء منه بالتأكيد. وإذ نسترجع كلمات السيد لويس إرنستو دربيث، وزير خارجية المكسيك، الذي ترأس المجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ خلال جلسة حول موضوع وثيق الصلة (انظر S/PV.4739)، فما دمنا نتطلع إلى هئية بيئة دولية آمنة ومزدهرة وديمقراطية يسودها حكم القانون، فسوف نستمر في تحمل المسؤولية التي لا مناص منها لتحقيق أفضل تعاون ممكن بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية.

وقد أثرت رومانيا عقد جلسة حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار بغية تحسين التفاعل بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية وتحديد الطرق الكفيلة بالمضي بهذه العلاقات التعاونية والمعززة قدماً. وعليه، فإنني أدعو المشاركين في المناقشة اليوم إلى إيلاء الاهتمام للمبادئ والآليات التي تعزز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المستقبل.

وأود أن أعرب عن تقديري لوجود عدد من رؤساء وممثلي المنظمات الإقليمية معنا هنا اليوم. إن مشاركتهم في الجلسة هذه ستعزز بصورة كبيرة آفاق التنسيق بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات في إطار عمليات تحقيق الاستقرار.

لديّ كلمة أخيرة: أود أن أنوه إلى أنه يوجد في قسم الضيوف في هذه القاعة ثلاثة من الطلبة النابغين من رومانيا، هم وانا أماريكاي وأدريان كازان ورايو بافل، الذين فازوا في مسابقة لتمثيل دور مجلس الأمن. وقد انضم إليهم عدد من الطلبة من مدرسة الدبلوماسية والعلاقات الدولية بجامعة سيتون هول. وأنا أحيي كل هؤلاء الممثلين الشباب، الذي يهتمون بعملنا ويتحمسون له.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

ولم تمض كل جهودنا التعاونية مع المنظمات الإقليمية بدون مشاكل. ففي كوسوفو، على سبيل المثال، بعد أن اندلعت أعمال عنف غير متوقعة في أوائل هذه السنة، نظر الآن في الطريقة التي يمكننا بها أداء عملنا بصورة أفضل. ومن الواضح أن مشاركة المنظمات الإقليمية يمكن أن تكون مصدر قوة ونقطة ضعف على السواء في إدارة الحالات المعقدة. والإدماج الكامل ليس سهلاً دائماً، بسبب اختلاف الولايات، وثقافات المنظمات والأدوار القيادية.

وهكذا بينما يجري تعزيز تعاوننا، يتعين علينا أن ننظر بصورة أدق في جوانب القوة النسبية لمختلف المنظمات - سواء كانت عالمية أو إقليمية أو دون إقليمية - وأن نمضي قدماً تجاه إقامة شراكات استراتيجية تواجه تحديات الحاضر والمستقبل.

وتعاوننا مع المنظمات الإقليمية يتم عبر طائفة واسعة من الأنشطة، ولكنه ظل دائماً مخصصاً لغرض معين. وأعتقد أن زيادة الطابع المؤسسي لقنوات التعاون من شأنه المساعدة على ضمان مزيد من الكفاءة والفعالية وربما تحقيق اقتصادات الحجم الكبير.

وفي سبيل تلك الغاية، دخلنا أنا وسلفي في تبادل منظم للآراء مع رؤساء المنظمات الإقليمية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، من منع نشوب الصراعات إلى بناء السلام، وإلى الإرهاب الدولي. ونعمل أيضاً مع طائفة واسعة من المنظمات الإقليمية بشأن المسائل الانتخابية.

وفي آخر اجتماعين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أنشئت أطر هامة للتعاون. فالاجتماع الرابع، بشأن بناء السلام، المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠١، بالإضافة إلى البيان الرئاسي لمجلس الأمن في ذلك الوقت (S/PRST/2001/5) شكلا سابقة مفيدة لتحسين التفاعل والتعاون. وفي الاجتماع الخامس، المعقود في تموز/يوليه

الاستقرار وتيسير التنفيذ الشامل لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة. وفي أيار/مايو من هذه السنة، أذن المجلس بعملية الأمم المتحدة في بوروندي وإعادة تحديد دور البعثة الأفريقية في بوروندي.

وفي السودان، عملنا مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية على التوسط من أجل إبرام اتفاق للسلام وندعم نشر مراقبي الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار.

وفي هايتي، شدد مجلس الأمن على أهمية التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. وتعمل الأمم المتحدة عن كثب مع تلك المنظمات الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالتخطيط لإجراء انتخابات في ٢٠٠٥.

وفي كوسوفو، واصلت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا العمل معاً، في تعاون مع قوة الأمن الدولية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وفي أفغانستان، تعمل بعثة الأمم المتحدة مع قوات التحالف، فضلاً عن القوة الدولية لتقديم المساعدة، على دعم بسط سلطة الحكومة في كل أرجاء البلد والمضي قدماً بعملية بون، بما في ذلك الانتخابات الوطنية.

وقد رأينا في العديد من الحالات أن المنظمات الإقليمية تستطيع أن تكون في الميدان في وقت أسرع بكثير من الأمم المتحدة. والناتو والاتحاد الأفريقي، في الواقع، إما أنهما أنشأ قدرات سريعة للاستجابة لعمليات حفظ السلام أو أنهما يفعلان ذلك. وترحب الأمم المتحدة بتلك الجهود بل وتسهم فيها. ولكن لا تستطيع كل المنظمات الإقليمية تحمّل تكلفة قواها المنشورة لفترة طويلة، والشرعية النابعة من عمليات الأمم المتحدة مطلوبة في أغلب الأحيان للاستمرار في الأجل الطويل.

خمس دقائق بغية تمكين المجلس من القيام بعمله بسرعة. والوفود التي لديها بيانات طويلة يرجى منها التكرم بتعميم النصوص المكتوبة وإلقاء صور مختصرة من البيانات في القاعة.

وكتدبير آخر للاستفادة القصوى من وقتنا بغية تمكين أكبر عدد ممكن من الوفود من أخذ الكلمة، فإنني لن أدعو المتكلمين فرادى لشغل مقاعدهم على الطاولة. وعندما يدلي أحد المتكلمين ببيانه، يقوم موظف المؤتمرات بإجلاس المتكلم التالي في القائمة على الطاولة.

أعطي الكلمة للسيد لويس إرنستو دريس، وزير خارجية المكسيك.

السيد دريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر وفد رومانيا على دعوته الكريمة التي وجهها إلي للمشاركة في هذه الجلسة بغية النظر في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار. ولا يسعني سوى أن أرحب بمبادرة رئاسة مجلس الأمن هذه بسبب أهمية المسألة ولأنها تأتي متابعة للفكرة التي ابتدرتها المكسيك في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ خلال ولايتنا بوصفنا عضواً منتخباً في مجلس الأمن (انظر S/PV.4739). وبالتالي فإنني أشكر بشكل خاص الوفد الروماني.

تؤكد التجربة الحديثة على الأهمية المتزايدة للمنظمات الإقليمية بوصفها شركاء للأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، فضلاً عن بناء السلام وعمليات تحقيق الاستقرار حالما ينتهي الصراع. وفي الواقع، تبرز هذه المسألة مراراً وتكراراً في مناقشات مجلس الأمن فيما يتعلق بحالات محددة ومناقشات مواضيعية على حد سواء. وفي ما يبدو أن عمليات حفظ السلام تزايد بشكل استثنائي في عددها ونطاقها، لا بد من بحث التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على نحو مختلف جذرياً.

٢٠٠٣ اتفق المشاركون على إطار للتعاون لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب الدولي.

وسناقش عما قريب مع نظرائنا الإقليميين آليات التعاون اللازمة لمراقبة الحماية الفعالة للمدنيين في الصراع المسلح، والتدابير العملية لبناء التسامح وتعزيز الحوار بين الحضارات والدروس المستفادة من الخبرات الميدانية مثل التعاون العسكري المدني، وحفظ الأمن، وبناء المؤسسات وتدابير بناء الثقة. وسأبقى مجلس الأمن على إلمام تمام بالتقدم المحرز.

إنني ملتزم بتنفيذ النقاط المحددة الواردة في الأطر التي وضعت. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل في منتصف سنة ٢٠٠٥ وبالطبع سيشارك رئيس مجلس الأمن كما هي الحالة في الماضي. وذلك من شأنه أن يتيح لنا فرصة هامة لنرى مدى التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ القرارات المتخذة في الاجتماعات السابقة. ونحن ننظر أيضاً في جعل الاجتماعات الرفيعة المستوى أكثر تواتراً - بل ربما تكون سنوية - حتى تتمكن من التركيز على التعاون العملي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية - ناهيك عن التعاون بين الأمانة العامة ومجلس الأمن.

وفي تحقيق الاستقرار في الدول التي تمزقها الحروب، كما هي الحالة في العديد من المجالات الأخرى للسلم والأمن، تحتاج الأمم المتحدة إلى الإسهام الحيوي من المنظمات الإقليمية. ولذلك أتمنى للمشاركين مناقشة مثمرة، وآمل أن يظل المجلس مشغولاً بهذا الموضوع البالغ الأهمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلي.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر المتكلمين بأن يقصروا بيانهم على ما لا يزيد عن

مفاده أن الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مهام حفظ السلام والأمن الدولي. ورأى المشاركون أنه ينبغي أن تركز المنظمات الإقليمية تركيزاً إضافياً على الأسباب الجذرية للصراعات، وخاصة العوامل من قبيل الفقر والتمييز وانعدام الفرص.

وكان أحد المواضيع المتكررة في جلسة العام الماضي هو أهمية إنشاء شراكات. وتعتقد المكسيك أن من الضروري، في عمليات تحقيق الاستقرار، أن تشمل تلك التحالفات مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المعززين المحتملين للتنمية. واستناداً إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، المكسيك، عام ٢٠٠٢، يمكننا أن نلاحظ أن هناك أسساً غير مسبوقة لتعزيز إنشاء شراكات واسعة من ذلك النوع.

وبغية تنفيذ تلك الاقتراحات، ينبغي للمجلس أن يفكر ملياً، حينما يجدد ولايات عمليات حفظ السلام، فيما إذا كان من الممكن لتلك الولايات أن تشمل بشكل أكثر انتظاماً عناصر من شأنها، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية، أن تعزز الاستقرار الطويل الأجل، من قبيل التمويل والمساعدة الانتخابية واحترام حقوق الإنسان وإعادة الهيكلة المؤسسية.

وفي ذلك السياق، فإن الظروف التي تؤثر على أمن الدول تتصل اتصالاً وثيقاً بالسياق الإقليمي ودون الإقليمي الذي تتجلى فيه. ومن شأن التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يتعزز بوجود تفهم أفضل لتلك الظروف والعوامل التي تؤثر عليها.

وبالتالي، كان أحد أهم التطورات السياسية التي شهدتها منظمة الدول الأمريكية في العام الماضي هو مؤتمر منظمة الدول الأمريكية المعني بالأمن، الذي عقد في مدينة المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي احتتم

ويجب ألا يفتقر التركيز على إدارة الأزمات واستراتيجيات السلام إلى المنظورات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. إن بناء السلام وإعادة البناء المؤسسي ومواصلة تدابير بناء الثقة ووضع استراتيجيات لتشجيع التنمية أمور هامة لا يمكن إنكارها لمنع الصراعات من أن تتكرر أو أن تصبح حلقات مزممة من عدم الاستقرار.

ولئن كان من المفهوم أن المجتمع الدولي يولي أولوية علياً لإنهاء الصراعات المسلحة، فإنه ينبغي أيضاً أن يولي اهتمام متساو لعمليات تحقيق الاستقرار. وفي النهاية، فإن تلك التدابير لا تمثل سوى فرصة لمنع تكرار عودة الأزمات، كما شهدنا ذلك للأسف في مختلف أجزاء العالم.

وتحظى الأمم المتحدة بمجموعة من القدرات والمرافق القيمة بشكل خاص لمعالجة الأزمات ولتعزيز عملية السلام. وينبغي المحافظة على تلك القدرات وزيادة تعزيزها. ومع ذلك، حالما ينتهي صراع، سيكون من المرغوب فيه أن تتحمل المنظمات الإقليمية بشكل متزايد المسؤولية عن مهام إعادة التعمير وبناء المؤسسات وتعزيز التنمية والرفاه.

واستناداً إلى مبدأ التكامل، من الممكن الاستفادة بشكل أكثر معقولية وفعالية من المزايا النسبية لكل منظمة. فمن ناحية، من الضروري الاستفادة بشكل كامل من التجربة الفريدة لكل منظمة إقليمية في إطار ميدان عملها بالذات ومعرفتها الدقيقة للظروف الثقافية المحلية وآليات تفهم معالجة حالات بعد انتهاء الصراع. بيد أن المهم بقدر متساو منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر ورصد حالات الصراع المحتمل.

وأبرزت المناقشة التي جرت في العام الماضي الرأي الذي تتشاطره أغلبية المنظمات الإقليمية بأن تعاونها مع الأمم المتحدة ينبغي أن ينبع من الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة، وفقاً لطرائق كل منظمة وقدراتها. وتم التوصل إلى استنتاج

ويمكن لهذا الإسهام المنسق أن يكون مفيدا بقدر متساو في التصدي لتلك التهديدات التي لا يوجد لها في بعض الأحيان أصل وطني محدد، من قبيل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والأوبئة الرئيسية، والكوارث الإيكولوجية، والتداول الخاص بالأسلحة والمواد الخطرة. وفي مواجهة هذه الفئة الجديدة من التحديات، من الضروري أن تستخدم بشكل سليم كل الأدوات الموجودة تحت تصرفنا بغية توفير الردود الجماعية التي تحظى بالفعالية الواجبة والشرعية والقوة.

ونظرا لهذا السيناريو، فإن المكسيك تنوه بقرار حكومة رومانيا عقد هذه المناقشة وتقدره تقديرا كبيرا، وهي المناقشة التي نثق بأنها ستحدد طرائق جديدة للتعاون الدولي بين المجلس وشركائه الإقليميين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد لويس إرنيسو دريس على كلماته الطيبة بشأن هذه المبادرة، التي تواصل، في الواقع، الاقتراح الممتاز الذي قدمه أصدقاؤنا المكسيكيون. وأود أيضا أن أشدد على حقيقة أن مبدأ التكامل، الذي أكدته السيد دريس، يشكل في الواقع لبنة أساسية في هذا البناء الدولي الجديد، حيث يترابط الكوني والإقليمي بشكل تكافلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد سعيد دجينيت، مفوض السلام والأمن والشؤون السياسية بالاتحاد الأفريقي.

السيد دجينيت (تكلم بالفرنسية): يسعدني في البداية أن أقوم نيابة عن لجنة الاتحاد الأفريقي ورئيسها السيد ألفا عمر كوناري، بواجب الإعراب عن صادق امتناننا لرئيس مجلس الأمن لمبادرته بلده بالجمع بيننا في مناقشة مفتوحة بالمجلس لتناول مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عملية تحقيق الاستقرار. وأود أن

بالموافقة بتوافق الآراء على الإعلان المعني بالأمن في الأمريكيتين.

واعتمدت الدول الأمريكية مفهوما جديدا للأمن ذي النطاق المتعدد الأبعاد، مما يشمل التهديدات التقليدية والجديدة على حد سواء. ولذا، ينص الإعلان على أن "دول نصف الكرة تعترف بالمنظورات المختلفة فيما يتعلق بالتهديدات والأولويات الأمنية". و كان هناك رفض بالإجماع لإنشاء هيكل هرمي لمختلف أنواع التهديدات، نظرا لأنها كلها اعتبرت تهديدات حقيقية بنفس القدر. واستنادا إلى ذلك التحليل، حددت دول نصف الكرة الأمريكي آليات وأدوات التعاون الإقليمي لمعالجة مختلف الشواغل والتحديات الأمنية وقطعت التزامات محددة بتعزيز ذلك التعاون.

وإنني واثق تماما بأنه عن طريق تحديد أشكال ابتكارية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ستؤدي الالتزامات التي قطعت في مؤتمر منظمة الدول الأمريكية المعني بالأمن إلى إيجاد فرص جديدة لصياغة تحالفات مثمرة للسلام والأمن.

ومن وجهة نظر المكسيك، فإن مجرد حقيقة أن بإمكان مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية إجراء هذا النوع من الحوار بشكل دوري ستعزز عملية اتخاذ القرار، وتحديد الفرص للتعاون بين المنظمات، ومراعاة آراء وشواغل كل منطقة في المهمتين الدقيقتين لحفظ السلام وتعزيز التنمية.

وفي النهاية، فإن النظام المتعدد الأطراف يشمل، في الواقع، مجموع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المتخصصة. والتعاون السليم والاستغلال التام لقدراتها ومزاياها النسبية يمكنهما إنشاء محرك قوي لإيجاد الحلول ومجالات جديدة للتركيز وتفاهات جديدة بغية معالجة جدول الأعمال الدولي المعقد اليوم.

القدر من الأهمية لنا بالنسبة للعلاقة بين المنظمة القارية والآليات الأفريقية الإقليمية. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على أن المادة ١٦ من بروتوكول مجلس السلام والأمن تنص على أن الآليات الأفريقية الإقليمية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الأمني الأساسي للاتحاد، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وتذكرنا روح المادة ١٦ أيضاً بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. لذا فإن لدينا دروساً نتعلمها من التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بقدر ما لدينا من دروس نتعلمها من التعاون بين الاتحاد الأفريقي والآليات الأفريقية الإقليمية. وتوجد في إطار المادة ١٦ من البروتوكول أيضاً خطط لإعداد مذكرة تفاهم بين لجنة الاتحاد الأفريقي والآليات الأفريقية الإقليمية.

واسمحوا لي بأن أبدي بضع ملاحظات ومقترحات بشأن الموضوع المعروض على المجلس.

يبدو لي من الضروري في البداية أن أؤكد مجدداً إخلاصنا لمنظومة الأمن الجماعي التابعة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، الذي يجب أن يظل متحملاً للمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. بيد أنه لكي يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بتلك المسؤولية العالمية، لا بد له من التكيف بشكل أفضل حتى يلي تطلعات عالم اليوم وشواغله. ومن الجدير بالإشارة أيضاً أن الأمم المتحدة ليست دائماً في موقف يسمح لها بالتصدي لكل حالة من حالات الأزمات. ففي بعض الحالات في الماضي، لم تستطع الأمم المتحدة، بل المجتمع الدولي بأسره، بما فيه أفريقيا، قبول تحدي السلام في أفريقيا. وفي حالات أخرى أقرب عهداً، كما في بوروندي، لم يبد أن الأمم المتحدة على استعداد للتدخل، بالنظر إلى عدم وجود سلام تحفظه. واستنزم الأمر نشر بعثة أفريقية لحفظ السلام بمشقة بالغة، برعاية الاتحاد الأفريقي إلى أن يقرر مجلس الأمن الإذن بنشر عملية للأمم المتحدة، وهو

أتقدم له بالشكر بصفة خاصة لتكريمه بإشراك لجنة الاتحاد الأفريقي في هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الأمين العام وكل من أسهموا في تشجيعنا على النظر في هذا الموضوع البالغ الأهمية الذي هو من صميم الشراكة من أجل السلام، التي لا بد لنا من مواصلة العمل على تحويلها إلى واقع.

وقد بدأت هذه المناقشة منذ عدة أعوام نتيجة لآفة الصراع المستمرة، وذلك لمراعاة ظهور جهات فاعلة إقليمية جديدة ودورها المتنامي في النهوض بصون السلام والأمن ودعمهما. وتكتسي هذه المناقشة أهمية خاصة للاتحاد الأفريقي لأنها تجري بعد إنشاء مجلسه للسلام والأمن، وهو منظومة للأمن الجماعي على صعيد القارة.

ويحدد البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي العلاقة بين المجلس وبين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما أنه يؤكد مجدداً مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وبموجب هذا البروتوكول، يتعين على مجلس السلام والأمن ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الاحتفاظ بصلات مستمرة ووثيقة مع مجلس الأمن وأعضائه الأفريقيين، ومع الأمين العام، وذلك بجملة طرق منها عقد اجتماعات دورية وإجراء مشاورات منتظمة. وحيث أن مجلس السلام والأمن يعمل الآن، يجب أن يحدد الطرائق التي تتم بها تلك الصلات، بما في ذلك شكل الاجتماعات التي يتقرر عقدها وفتراتها الزمنية. وأود أن أؤكد الدور الحيوي الذي يمكن لأعضاء مجلس الأمن الأفريقيين، ولا سيما الذين يشغلون مقاعد في مجلس السلام والأمن، أن يؤديه في تعزيز تلك الصلة.

غير أن المناقشة بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن من ناحية، والاتحاد الأفريقي بوصفه منظمة قارية ومجلس السلام والأمن التابع له من الناحية الأخرى، لا يمكن أن تنفصل عن غيرها من المناقشات التي على نفس

لمنطقة البحيرات الكبرى، ونهج الأمم المتحدة الذي تأخذ به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بمنطقة غرب أفريقيا. وأخيراً، يبدو لي من الأهمية بمكان أنؤكد الحاجة إلى التصدي بشكل أفضل للتصدي المتمثل في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات من خلال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وختاماً، اسمحوا لي بالتأكيد مجدداً على استعداد لجنة الاتحاد الأفريقي للاشتراك مع الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية في بناء علاقات تعاونية تدعم على نحو أفضل تصميم شعوب أفريقيا وقياداتها على قهر التحديات الخاصة بالسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر صاحب السعادة السيد سعيد دجينيت على تأكيده أهمية الجهات الفاعلة الإقليمية في تناول المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن، وضرورة العمل في تضامن.

باسم مجلس الأمن، أرحب ترحيباً حاراً بصاحب السعادة السيد كريستيان باروس، نائب وزير الخارجية في شيلي، وأعطيه الكلمة.

السيد باروس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئيس وزراء رومانيا على إتاحة الفرصة لنا لتناول مسألة هامة في بناء نظام متعدد الأطراف فاعل وتطوعي. وتشكل هذه المبادرة جزءاً من مجموعة من المناقشات المفتوحة التي تهدف إلى النظر في مختلف جوانب الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها استجابة الأمم المتحدة للبحث عن أوضاع أفضل للسلام والاستقرار.

إن المناقشة التي تجمعنا اليوم تتحدانا بوصفنا أصحاب حضارة. يجب خوض معركة السلام على جبهتين: على مستوى الأمن وفي المجال الاجتماعي - الاقتصادي.

ما فعله المجلس في نهاية المطاف. ويمكن أن يتكرر هذا السيناريو في المستقبل. لذا فإن سؤالاً يتطرق إلى الذهن بشأن المدى الذي يمكن أن يصل إليه مجلس الأمن في الإذن بالدعم السوقي والمالي للعمليات التي يتم نشرها بتكليف منه أو بموافقة أو تأييده أو دعمه.

ولا شك أن انتشار الصراعات والازمات، بكل تعقيداتها، لا يسمح لمجلس الأمن بأن يتصدي بمفرده لجميع التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ولا بد من أن تنهض الترتيبات القارية والإقليمية بنصيبها من المسؤولية ضمن إطار التبعية. ويجب أن يواكب مبدأ التبعية أيضاً مبدأ التضامن والتكامل. وهكذا، حين تقوم منظمة إقليمية ببذل جهود لإقرار السلام أو صونه، فلا بد من أن تكون لديها القدرة على الاستفادة من الدعم السياسي والمالي والسوقي الذي تقدمه القارة والمجتمع الدولي بصفة عامة. بيد أن هذا التضامن يتطلب مستوى رفيعاً من تبادل المعلومات.

ومن الضروري أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار المزايا النسبية لمختلف المنظمات المشتركة في تعزيز السلام والأمن. وهكذا قد توفر الإجراءات التي تتخذها إحدى المنظمات الإقليمية مزايا نسبية أكيدة. ويتبادر إلى ذهني بصفة خاصة الجهود التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي في دارفور حتى الآن، فضلاً عن الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في عملية سلام نايفاشا، التي تحظى بدعم قوي للغاية من المجتمع الدولي.

يضاف إلى ذلك أنه ينبغي إيلاء الأفضلية في التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للنهج الإقليمي إزاء مشاكل السلام والأمن، سواء في ذلك الصراعات أو المسائل المتصلة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الإرهاب. وتستحق منا الدعم القوي كل من المبادرة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعقد مؤتمر يخصص

وفي هذا السياق فإن استجابات المجتمع الدولي تتكيف تدريجياً مع الطابع المتعدد الأبعاد للأزمات ومطالبها. ويتطلب السياق الجديد أيضاً القدرة المعززة على المستويين العالمي والإقليمي، ليس على العمل من أجل منع الصراعات والحل السلمي للخلافات فحسب ولكن أيضاً للقيام، في أعقاب الصراعات، بالمساعدة في عملية المصالحة وإعادة البناء على الصعيد الوطني.

إن التخطيط المعقد لمنع الصراع وإحلال السلام وإعادة الإعمار السياسي تحد دائم للأمم المتحدة. يجب على المنظمة أن تنظم تجاربها وأن تحسن سياساتها وأن تبني منظور سلام إقليمي في عملية الإصلاح الداخلي التي تقوم بها. لقد بدأ مجلس الأمن فعلاً إدراج البعد الإقليمي في معالجته للصراعات.

وفي ذلك السياق يجب أن يسترشد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية باعتبارها معينة. وللمنظمات الإقليمية ميزة القرب المادي من التهديدات وأيضاً فهم أكبر لتلك التهديدات والحساسيات السياسية التي تنطوي التهديدات عليها. ويسمح العمل المتضافر لها باستغلال هذه الميزة ويسهل القيام بتفسير مناسب لأحكام الميثاق، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإجراءات حفظ السلام والدعم لإيصال المساعدة الإنسانية.

وتوجد العولمة إطاراً يتجاوز آثار الصراعات. واستجابة الجهات العاملة المحلية إلى تهديد إقليمي يمكن أن تستفيد من رؤية اجتماعية - ثقافية أكثر تجانساً. ولدى هذه الجهات الفاعلة حافز خاص على صون الأمن في المنطقة ويسهل قربها من القيام باستجابة في الوقت المناسب. ويسهل العمل الإقليمي أيضاً وضع صيغ خاصة لمواجهة الصراعات، مما يمكنه أن يثري المناقشة ويساعد في إيجاد نطاق أوسع من الأدوات لصون السلم والأمن.

يسند ميثاق الأمم المتحدة دوراً بارزاً إلى عمل المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. والفصل الثامن يكرر التأكيد على مبدأ الدعم والتكامل في تنظيم العلاقات بين مجلس الأمن والهيئات الإقليمية. وعلى الرغم من أن الميثاق يؤكد على أولية مجلس الأمن في إنفاذ قراراته فإنه يوفر أيضاً إطاراً كبيراً للتعاون بين المنظومة العالمية التي تمثلها الأمم المتحدة والآليات الإقليمية.

إن إعلان الألفية دعا إلى التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، على أساس الفرضية التي تكمن في أساس النظام الدولي: المسؤولية المتشاطرة عن تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في العالم أجمع. ويوجد ذلك معضلة على المستويين العالمي والإقليمي كليهما، وهذه الآليات هي الأكثر مناسبة لها لتحقيق الاستقرار وإحلال السلام والنهوض بالتعاون. وتتطلب إقامة علاقة قوية بين المستويين العالمي والإقليمي اتخاذ خطوات تمكنهما من الاستجابة على نحو مشترك إلى تحديات نهج متعدد الأبعاد حيال مسألتى السلام والأمن وإلى الأخطار الجديدة التي تهدد المجتمع المعاصر.

إن تزايد المطالب المتعلقة بحفظ السلام يتجاوز قدرة الأمم المتحدة على مواجهتها، بسبب التغيرات الكمية والنوعية في التهديدات الدولية. وتلك التهديدات التي أصبحت أكثر تعقداً. بمرور الوقت تتضمن اليوم الصراعات بين الدول والإرهاب والاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وتجنيد واستعمال الجنود الأطفال وتوجيه الموارد لتغذية الصراعات وانهيار بنى الدول. وكل هذه أوجدت كوارث إنسانية. وفي ضوء هذا الواقع من الحيوي أن نعزز التفاعل بين المنظمات الإقليمية والنظام العالمي ابتغاء إعطاء مضمون عملي لمبدأ التكامل الذي توخاه واضعو الميثاق.

أولاً، ينبغي أن نبحث عن صيغ لدمج رؤيا المنظمات الإقليمية في مناقشات مجلس الأمن المتعلقة بالفصلين السادس والسابع. والتأكيد الوقائي سيساعد يقينا في تفادي تعقد القيام بعملية سلم. ثانياً، ينبغي لنا أن نشجع الأمانة العامة على دعم وتنسيق نشاطات المنظمات الإقليمية بشأن مسألتي السلام والأمن. ويمكن أن تتخذ هذه الأنشطة شكل آلية للمشاورات وتبادل المعلومات. ثالثاً، داخل الأمانة العامة ينبغي لنا أن ننسق ونسهل الحصول على موارد من هيئات مالية دولية ابتغاء تعزيز قدرة استجابة مؤسسية على المستويين الإقليمي والعالمي في صون السلم والأمن.

وإيجاد التناغم بين الهويات والوقائع الإقليمية يسهل تصريف شؤون عالم معوم. ومن المستحيل إيجاد ظروف محسنة للاستقرار دون مراعاة السمات المحددة لكل منطقة. وتعزيز النزعة الإقليمية يكمل ويؤكد العمل المتعدد الأطراف على المستوى العالمي ويعزز القيم العالمية التي تشكل أساس السلام المستقر والدائم.

ونود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا بمواصلة العمل في ذلك الاتجاه ابتغاء تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات إضفاء الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أؤكد أن الدعم والتكامل، كما أكد ممثل شيلي، يمكن أن يكونا عنصريين هامين في معالجة المعضلة بين الإقليمي والعالمي، والتداخلات القائمة، في بعض الأحيان، على هذين المستويين.

السيد اديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): في البداية أشكرك، سيدي، على أخذك المبادرة المناسبة، مبادرة تنظيم هذه المناقشة العلنية وعلى ضمان المستوى العالي للتمثيل هنا برئاستك إياها. ونرحب أيضاً بوزير الشؤون الخارجية للمكسيك ونائب وزير الشؤون الخارجية لشيلي.

والأمريكان منخرطان أيضاً في تلك العملية. إن عمل منظمة الدول الأمريكية في حماية الديمقراطية بوصفها أساس الأمن في نصف الكرة يستحق الذكر على نحو خاص. واعتماد وتنفيذ الميثاق الديمقراطي فيما بين الدول الأمريكية يشكلان مثالا مفيدا على مبادرة إقليمية للنهوض بالآليات المعززة للسلم والأمن.

إن الإنضمام إلى المنظمات الإقليمية والتعاون معها يشكلان طريقاً واحداً لتعزيز مشروعية الأعمال الرامية إلى صون السلم والأمن وحافزا على اضطلاع الجهات العاملة الإقليمية بمسؤولياتها. إن اتخاذ تدابير لتنمية الثقة المتبادلة والأمن في مجالات من قبيل الإنفاق العسكري العلي أو القوة العسكرية المتوازنة أو المساءلة في مجال التسلح يسهله التعاون والتنسيق في عمليات التثبيت التي تساعد بدورها في تعزيز التعاون الإقليمي بشأن المسائل الأمنية.

ووفرت حالة هاييتي تجربة قيمة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عملية إضفاء الاستقرار. ومشاركة أغلبية دول المنطقة في بعثة الأمم المتحدة لإضفاء الاستقرار في هاييتي تعكس التزام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بأفقر بلد في نصف الكرة. إن شيلي، إذ تدرك الطابع الشامل ذا الأمد الطويل لانخراط المجتمع الدولي، اقترحت اتخاذ قرار يرمي إلى إشراك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جهود إعادة الإعمار.

وهدف تطوير إمكان المشاركة الإقليمية في مسائل تتعلق بصون السلم والأمن في عمليات إضفاء الاستقرار يؤدي بنا إلى التأمل في الأفكار المموسة لتشجيع علاقة بناءة بين هاتين الهيئتين. ونعتقد بأن من المفيد النظر في المقترحات التالية.

”أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس“.

ومن زاوية الدور الفرعي، فإنه يبدو على هذا الأساس أن الدول الأعضاء في منطقة ما ينبغي لها، من خلال اتفاقات إقليمية، أن تبني قدرة على الرد السريع لكي تكون في وضع يمكنها من التصدي لحالات تنطوي على التهديد الخطير، أو قد تقود إلى خرق السلام، وأن شروع الأمم المتحدة في إقامة عمليات لحفظ السلام سيتم فقط إذا ما تعاضم الخطر بحيث لا يمكن التصدي له عن طريق التعبئة الإقليمية وحدها.

ومن المهم كذلك تطوير عملية تكامل حقيقية تجمع بين تدابير مجلس الأمن وإسهامات المنظمات الإقليمية في السلم والأمن. ونظرا لخطورة الوضع وسرعة الرد المطلوب، فإن المنظمات الإقليمية قد تحظى بميزة مقارنة من حيث قدرتها على التدخل السريع من أجل منع الحالة من التدهور على نحو لا يمكن السيطرة عليه. ولذلك، من المهم إقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لزيادة فعالية تعاونها.

إلا أن قسمة العمل هذه ليست أمرا مسلما به. وستكون ذات مصداقية فقط إذا قامت على أساس استراتيجية نشطة تشمل على بناء وتعزيز القدرة الإقليمية، بحيث يمكن تحمل المسؤولية الكاملة في الوقت المناسب. ومن هذا المنطلق، نرحب بالقرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية حول مساعدة المنظمات الإقليمية في بناء قدراتها على صون السلام، لا سيما في أفريقيا، وفي إطار دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ونعتقد أن من المهم تعزيز التنسيق مع الآليات الإقليمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة والأزمات وإدارتها،

وأود أن أرحب أيضا بحضور الأمين العام وأن أعرب عن امتناني له على إلقائه الضوء على مداولاتنا اليوم التي ستثريها إثراء كبيرا إسهامات القادة الرفيعة المستوى للمنظمات الإقليمية الذين وجهت إليهم الدعوة للحضور، وهم حاضرون هنا.

إن مناقشة اليوم تجرى في مرحلة حرجة في تطور العلاقات الدولية. إنها توفر فرصة حسنة التوقيت للنظر على نحو مشترك في استراتيجية مشتركة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ابتغاء مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

وبحكم رسالتها العالمية، فإن الأمم المتحدة منذ تأسيسها سعت إلى أداء الدور الذي أسند إليها، أي أن تكون الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين. وحقيقة الأمر، أن الميثاق أذن للمنظمة بأن تستعين بدعم المنظمات الإقليمية. ولذلك تمكنت الأمم المتحدة من إقامة علاقات شراكة مع عدد من هذه المنظمات المسند إليها ولاية في مجال السلم والأمن الدوليين.

ومن ناحية أخرى، أصبح عمل مجلس الأمن أكثر تعقيدا ومتعدد الجوانب إلى الحد الذي دفعه، في سياق مبادراته للحفاظ على السلم والأمن، إلى أن يعتمد أكثر على المنظمات الإقليمية من خلال تأسيس شبكات لتبادل المعلومات، وآليات لبناء القدرات.

وفي أفريقيا، دفع انتشار الصراعات المسلحة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى تحمل المزيد من المسؤوليات في مجال إدارة الصراعات في هذه المنطقة من العالم. وأيد مجلس الأمن تلك المبادرات على نحو مستمر، الأمر الذي عزز شرعيتها بموجب الميثاق الذي نص في المادة ٥٣ على ما يلي:

ناجحة عن مسببات متشابهة حتى ولو اختلفت تجلياتها من بلد إلى آخر.

وفي ذلك السياق، نرحب بالتعاون القائم بين مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين في عملية تحقيق السلام في المنطقة دون الإقليمية، ونرحب كذلك بتعاظم توجه بلدان المنطقة نحو توحيد جهودها لحل مشاكل عبر الحدود وعبر الأقاليم الوطنية بالتعاون مع الأمم المتحدة. وينبغي لهذه الجهود أن تلقى الدعم المتزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعبر أنا أيضا عن أمني أن تكون هذه المناقشة خلفية هامة لاتخاذ تدابير في المستقبل بهدف كفالة التفاعل الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، يشرف الاتحاد الأوروبي حضوركم معنا ورتاستكم لأعمال المجلس في هذا اليوم. ونرحب كذلك بمشاركة الأمين العام والسيد لويس إرنستو ديلبيز، الذي ترأس اجتماع مجلس الأمن الرفيع المستوى بشأن المنظمات الإقليمية في العام الماضي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة رومانيا المتابعة هذه المسألة والتركيز على التعاون وعمليات تحقيق الاستقرار.

كما يعلم المجلس، لم يتمكن السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، الذي دعاه المجلس إلى حضور هذه الجلسة، من الحضور معنا اليوم. وقد أوكل السيد بيتر فايت، نائب المدير العام لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية في الأمانة العامة لمجلس أوروبا، ليتكلم بالنيابة عنه.

ومن بين هذه الآليات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولذلك، ينبغي ألا يقوم التعامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على المشاورات فحسب، بل أيضا على الاستخدام الرشيد للإمكانيات والموارد المتاحة مع المحافظة على الدور المرموق لهذه المنظمة الدولية، وعلى أساس التقاسم الرشيد للمهام.

ومن ناحية أخرى، فإن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هما مثالان واضحا على العلاقة الحقيقية التي يجب إرساؤها بين السلام من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، والتي ينبغي لمنظمات التكامل الإقليمية أن تعززها. وحقيقة أن معظم المنظمات الإقليمية الشريكة للأمم المتحدة لها أهداف اقتصادية، لا سيما في أفريقيا، توفر لها الإمكانيات للإسهام في إزالة الأسباب العميقة للصراعات المسلحة داخل الدول عن طريق تعزيز السياسات الاقتصادية الرشيدة. كما ينبغي لهذه المنظمات أن تستفيد من زيادة الاهتمام من جانب الأمم المتحدة في هذا المجال. ويمكن للتكامل الإقليمي أيضا أن يواجه بشكل فعال مشاكل التمرد وحركات الانفصال. والاتحاد الأوروبي يقدم أفضل مثال على ذلك. وجلي أن التكامل ليس مجرد نصوص على الورق، بل ينبغي أن يكون فعالا وأن يمارس على أرض الواقع من جانب السكان في المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية المعنية.

والتعاون مع المنظمات الإقليمية يمكنه تعزيز تنفيذ النهج الإقليمي الذي يجري اختباره الآن في غرب أفريقيا في إطار عملية تحقيق الاستقرار في البلدان التي تعيش في فترة ما بعد الصراع، أو البلدان التي تسعى إلى التغلب على أزمة سياسية خطيرة. وفي رأي وفدي أن ذلك يعد حدثا غير مسبوق ومرحبا به في مجال السعي إلى إيجاد حل سلس لعدد من الصراعات. والصراعات في غرب أفريقيا غالبا ما تكون

اسمحوا لي بأن أذكر بجهود بلدكم، سيدي الرئيس، بصفته رئيساً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حينئذ، في شخص وزير الخارجية، السيد جيونا، في عمل وقائي، بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في البلقان في عام ٢٠٠١. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً قوياً بتعزيز الحوار مع كل العناصر الفاعلة المشاركة في منع نشوب الصراعات بإجراء حوار أكثر تنظيماً وعمل مشترك أوثق في التصدي للتحديات الأمنية.

الدعامة الثانية التي تقوم عليها استراتيجيتنا الأمنية هي التعددية الفعالة. وأمن أوروبا سيكون أكثر اعتماداً - وليس أقل - على وجود نظام متعدد الأطراف وفعال، وعلى نظام دولي قائم على حكم القانون وعلى مؤسسات دولية تعمل بشكل جيد. وتلك ملاذ العاقل وليس الضعيف. والعمل بشكل جماعي قبل نشوب الأزمات، ودعم الدور المركزي لمجلس الأمن والدفاع عن القانون الدولي وتطويره من المبادئ التي حددت منذ البداية أعمال الاتحاد الخارجية وهي الآن مؤكدة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشكل رسمي أكبر.

وتعكس الاستراتيجية أيضاً توافقاً أوروبياً واضحاً على أنه ينبغي اعتبار القوة العسكرية وسيلة واحدة، من بين وسائل أخرى، تستخدم على الساحة الدولية: لا هي الوحيدة ولا هي الأولى. وكما تقول الوثيقة، "ما من تهديد من التهديدات الجديدة ذو طابع عسكري بحت؛ ولا يمكن تناول أي منها بوسائل عسكرية بحتة". وتبعاً لذلك، فإن الاتحاد يشمل بشكل فريد من نوعه مجموعة كاملة من الأدوات من أجل إدارة الأزمات الدولية. والحل السياسي للأزمات الإقليمية، والمعونة الإنمائية وتقديم الدعم للقوى الديمقراطية في كل الأزمات تشكل جزءاً من طائفة واسعة من الأدوات المتاحة بالإضافة إلى وسائل القسر باستخدام القوة. والأدوات المدنية مثل الشرطة والخبرة في حكم

وتلبية لدعوتكم إلى الاختصار، سيدي، أرجو أن تعطي الكلمة للسيد فايت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بيتر فايت، نائب المدير العام لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية في الاتحاد الأوروبي.

السيد فايت (تكلم بالانكليزية): دعوني أذكر في البداية الإطار العام الذي يريد الاتحاد الأوروبي أن يعمل به ضمن عمليات تحقيق الاستقرار، وأعني استراتيجية الأمن الأوروبية. ولدت هذه الاستراتيجية عندما اعترف الأوروبيون بأننا نكون أكثر قدرة وفاعلية عندما يكون لنا مفهوم مشترك واضح عن المخاطر والتهديدات وكيفية التصدي لها. ويصح ذلك ليس بالنسبة لأوروبا فحسب، بل بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. والمخاطر والتهديدات تزيد خطورة عندما يكون المجتمع الدولي منقسماً.

إن استراتيجية الأمن الأوروبية تستند في الأساس إلى مبدئين رئيسيين، هما التعامل الوقائي وتعددية الأطراف الفعالة.

وسأبدأ بالتعامل الوقائي الذي هو محور توجهنا. وتتسم تهديدات اليوم بطابع دينامي: وهي إذا تركت دون التصدي لها ستتمو. ولا بد أن نكون قادرين على التصرف عند ظهور أولى علامات المشكلة. وهذا يتطلب ثقافة استراتيجية تشجع التدخل المبكر السريع، وعند الضرورة القوي. ومن المأمول أن نكون قد تعلمنا دروساً من الماضي، عندما يولد عدم التصرف المزيد من العنف.

يريد الاتحاد الأوروبي أن يكون أكثر نشاطاً وأكثر فعالية في منع نشوب الصراعات. ولهذا فإن السيد خافيير سولانا موجود الآن في الشرق الأوسط لتقديم مساهمة أوروبية، ولتيسير احتواء العنف والتوترات التي ظهرت مرة أخرى كجزء من الصراع الفلسطيني وللمساعدة على ذلك.

الصراع في القارة. ومن الأمور الأساسية في هذا الشأن مبدأ الملكية الأفريقية. وفي هذا السياق، أذكر الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة إلى بعثة مراقبة وقف إطلاق النار بقيادة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

أود الآن أن أقول بضع كلمات عن تعاوننا مع الأمم المتحدة. إن التعاون مع الأمم المتحدة أساسي، ونحن نجري حواراً منتظماً قائماً على التبادل المباشر للمعلومات والاتصالات المتواترة على الصعيد السياسي وصعيد العمل. وبناء على الإعلان المشترك عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حددت أربعة مجالات ذات أولوية: التخطيط، والدروس المستفادة، والتدريب والممارسات، والاتصالات.

والتفكير المفهومي وراء تعاوننا مع الأمم المتحدة أخذ في التطور أيضاً. وقد أقر المجلس الأوروبي مؤخراً اقتراحات لتوسيع نطاق دعم الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة في القيام بعمليات إدارة الأزمات، وتشمل الترتيبات، التي كانت موضوع تشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام، توفير وحدات قتالية للاستجابة السريعة ومفاهيم مثل إقامة الاتحاد الأوروبي آلية دار للمقاصة بغرض المساعدة على تكوين القوات أو عمليات إقامة الجسور دعماً لعمليات الأمم المتحدة. وبالمثل، نحن نبلور أفكارنا فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة بأدوات مدنية قابلة للنشر بسرعة.

في الختام، قد يتساءل المجلس: هل تأتي هذه الترتيبات على حساب المساهمات التقليدية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للعمليات التي تقودها الأمم المتحدة؟ دعوني أذكر بسجل الخدمات الأوروبية المتميز الطويل الأجل تحت قيادة الأمم المتحدة والنية القاطعة لمواصلة ذلك التقليد. لكن، مع استمرار انخفاض ميزانيات الدفاع وجهودها،

القانون، والإدارة المدنية والحماية المدنية عناصر رئيسية في مرحلة تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراعات.

أود الآن أن أشير بإيجاز إلى مشاركة الاتحاد الأوروبي التنفيذية الراهنة في عمليات تحقيق الاستقرار. إننا ندير حالياً ثلاث عمليات - كلها مدنية - في البلقان وفي جورجيا، ونحن الآن في مرحلة متقدمة في الإعداد لتحمل المسؤوليات عن تنفيذ أحكام دايتون في البوسنة والهرسك، على نحو ما اعترف المجلس مؤخراً في القرار ١٥٥١ (٢٠٠٤).

في العام الماضي، وبناء على طلب الأمين العام، قمنا بعملية عسكرية مستقلة تسمى عملية "أرتيميس"، للتدخل في الوقت المناسب في منطقة بونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والدروس التي استخلصناها من تلك العملية هي ما يلي: نحن بحاجة إلى الإرادة السياسية وإلى آليات مرنة للتوصل إلى القرارات بسرعة؛ وينبغي أن نكون مستعدين لاستخدام الأدوات الدبلوماسية دعماً للعمل العسكري؛ وينبغي أن نستخدم آلية الجماعة المحلية للاستجابة السريعة للإغاثة الفورية للسكان وإعادة التأهيل؛ ويجب أن نستخدم أدوات إدارة الأزمات المدنية للمساعدة على تدريب وتجهيز الشرطة المحلية. لكن، فوق كل شيء، رأينا الحاجة إلى مواصلة تطوير ترتيباتنا للإنذار المبكر والتعاون في حفظ السلام مع الأمم المتحدة، بما فيها إدارة عمليات حفظ السلام.

لكننا توصلنا أيضاً إلى أنه ليس من المفروض أن يتدخل الاتحاد في كل منطقة يحتمل نشوب أزمة بها. على سبيل المثال، يجري العمل على بلورة استجابة متسقة وشاملة من الاتحاد الأوروبي لبناء السلام في أفريقيا وتقديم الدعم لتنمية القدرات الأفريقية حتى نتيح للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية التعامل، على نحو أفضل، مع

السلام فيما بعد انتهاء الصراع. وكان لهذا أثر إيجابي في تعزيز دور الأمم المتحدة وفي صيانة السلام والاستقرار.

ونحن نقدر المبادرة الرومانية المتجددة لإجراء مناقشة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز عددا من النقاط.

أولا، يخوّل ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وبذلك يصبح المجلس في لبّ آلية الأمن الدولي الجماعي. ويمكن للمنظمات الإقليمية أيضا أن تساهم في التسوية السلمية للتراعات. ويعمل الميثاق كدليل لأعمال الأمم المتحدة وكإطار لأنشطة المنظمات الإقليمية. وينص الفصل الثامن من الميثاق على الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في تسوية التزاعات ويحدد العلاقة بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات. وهنا، اسمحوا لي أن أركز، بصفة خاصة، على المادة ٥٣، التي تذكر ما يلي: "أما التنظيمات والوكالات [الإقليمية] نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس".

ثانيا، ينبغي زيادة تعزيز التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل إيجاد تعاون يقوم على أساس إمكاناتها الخاصة، وينبغي للأمم المتحدة أن تقيم اتصالات مفتوحة مع المنظمات الإقليمية. ويوفر التقارب الجغرافي وأوجه التشابه في الخلفيات التاريخية والثقافية للدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية ميزة فريدة لتلك المنظمات فيما يتعلق بصيانة السلام والأمن الإقليميين. وقبل مناقشة حالة من حالات الصراع أو اتخاذ إجراء بشأنها ينبغي لمجلس الأمن أن يستمع إلى وجهات نظر المنظمات الإقليمية المعنية ومقترحاتها لكي يتمكن من اتخاذ قرارات عملية وذات صلة وفعالة. وينبغي أن يكون بوسع المنظمات الإقليمية، ولا سيما تلك التي في أفريقيا، التعويل على أكبر قدر ممكن

لا يزال عدد أفراد القوات العسكرية والشرطة القابليين للانتشار والاستخدام والمستعدين لواجبات إدارة الأزمات محدودا جدا بالنظر إلى الطلب المتزايد بشكل ثابت. وتلك مشكلة تواجهها جميعا - الأمم المتحدة والمنظمات الداعمة للأمم المتحدة في إدارة الأزمات. ومع ذلك، إذا ما توفرت الإرادة السياسية، فإنه يمكن التغلب عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فيث على بيانه. وقد كان محقا في الاقتباس من استراتيجية الأمن الأوروبي، التي لها أهمية بالغة بالنسبة لما ناقشه. فما من تهديد من التهديدات الجديدة ذو طابع عسكري بحت، ولا يمكن معالجة أي منها بوسائل عسكرية بحتة. ومعالجة هذا الأمر، في الحقيقة، هي ما نحاول القيام به الآن.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): إن اجتماع اليوم بالغ الأهمية ويجيء في الوقت المناسب تماما. أود أن أرحب بكم، سيدي رئيس الوزراء، وأن أشكركم على تروؤسكم شخصيا هذه الجلسة في نيويورك. وأود أيضا أن أرحب بوجود الأمين العام، السيد كوفي عنان، ووزير خارجية المكسيك وممثلي المنظمات الإقليمية.

يشهد العالم تغيرات هامة معقدة، ونحن نواجه تهديدات وتحديات عديدة. والمسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية، على حد سواء، تكتسي، بشكل متزايد، طابعا يتجاوز الحدود. وأي استجابة فعالة لتلك التهديدات والتحديات تعتمد على الجهود المتضافرة لكل البلدان، والدور الهام للأمم المتحدة والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ما زالت الأمم المتحدة، منذ ما يزيد على عقد من الزمن، تعزز باطراد من تنسيقها وتعاونها مع المنظمات الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وحلّها وفي بناء

ككل. وهذا يظهر رغبة الدول الآسيوية في التعاون فيما بينها.

وتجدر الإشارة بشكل مماثل إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون تتحول أيضا إلى آلية فعالة لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية على المستوى الإقليمي. وأكد الإعلان الأخير الذي اعتمد في مؤتمر قمة طشقند، والصادر عن منظمة شنغهاي للتعاون، على ضرورة تعاون منظمة شنغهاي للتعاون مع الأمم المتحدة ومساهمتها بشكل مناسب في صيانة الأمن والاستقرار في منطقتها وفي العالم أجمع. وإني على ثقة أنه بمرور الوقت سيزداد التعاون بين منظمة شنغهاي للتعاون والأمم المتحدة أهمية بشكل مستمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اتفق مع ممثل الصين على أن الاستجابة الفعالة للأخطار التي تواجه السلام والأمن الدوليين ينبغي أن تكون نتيجة للجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا للميثاق.

أدعو الآن الأمين العام لجامعة الدول العربية، سعادة السيد عمرو موسى، وهو صديق قديم، إلى إلقاء كلمته.

السيد موسى (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أراكم، سيادة رئيس الوزراء، تترأسون أعمال مجلس الأمن. وأعبر عن عميق تقديري لمبادرتكم.

(تكلم بالعربية)

السيد الرئيس، كم أسعدني أن ألقى باسم جامعة الدول العربية دعوتكم الكريمة للمشاركة في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، والتي تتخذ عنوانا لها "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات التهدئة وتحقيق الاستقرار". ويهمني أن أستدعي إلى الذاكرة في هذه المناسبة انعقاد المجلس في نيسان/أبريل من العام الماضي تحت رئاسة

من الدعم والتعاون من الأمم المتحدة في الإجراءات التي تتخذها لحل الصراعات. وفي الوقت ذاته، ينبغي للمنظمات الإقليمية، حسبما يقتضي الميثاق، وبمبادرة منها، أن تقيم صلات وثيقة مع مجلس الأمن لكي توافي المجلس، في الوقت المناسب، بآخر التطورات وبصورة شاملة فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها. وذلك ضروري لضمان توجيه الإجراءات الإقليمية توجيهها صحيحا.

ثالثا، ينبغي أن تساعد الأمم المتحدة بنشاط المنظمات الإقليمية، ولا سيما تلك التي في أفريقيا، على بناء قدرتها في مجال حفظ السلام. ولقد قدم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مساهمات فعالة في مواجهة الصراعات في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل أن يقدموا الموارد والموظفين والتدريب والدعم السوقي لتلك المنظمات، بغية تعزيز قدرتها بشكل عام في مجال الإنذار المبكر وحفظ السلام لكي تستطيع أن تستخدم قدرتها على صيانة السلام والأمن الإقليميين استخداما كاملا.

وفي السنوات الأخيرة، ازداد التعاون الإقليمي في آسيا بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها البلدان الآسيوية. وما زالت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تلعب دورا نشطا في الشؤون الإقليمية، فأصبح المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا يشكّل مكانا هاما للحوار المتعدد الأطراف بشأن الأمن في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. وما زالت ترتيبات التعاون المعروفة بـ "١٠ - زائد - ٣" فيما بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وجمهورية كوريا والصين واليابان تلعب دورا بارزا بازدياد في تعزيز السلام والتنمية الإقليميين.

وما زال منتدى الحوار بشأن التعاون في آسيا يحقق تقدما مطّردا بوصفه آلية جديدة للتعاون الموجه نحو آسيا

النواحي العسكرية أو الأمنية، ولم يعد حل هذه المشاكل يعتمد على الوسائل العسكرية فحسب.

وإذا كنا في هذه المرحلة في صدد مناقشة ورسم إطار نظام دولي جديد ليوافق ظروفًا مختلفة وتحديات لم تكن في الحسبان، فإن موضوع التعاون مع المنظمات الإقليمية يكتسب أهمية إضافية، ليصبح تفعيل دورها أمرًا مطلوبًا تكون بمقتضاه أحد الأذرع الرئيسية للأمم المتحدة في تعاملها مع المشاكل الدولية المتفاقمة والمتناثرة في مختلف مناطق العالم.

ويقودني هذا إلى توضيح أن اللجنة رفيعة المستوى التي كلفها الأمين العام بدراسة التهديدات والتحديات وعوامل التغيير في الموقف العالمي، تأخذ في اعتبارها دور المنظمات الإقليمية وضرورة تنظيم وتكثيف إسهاماتها في مواجهة الظروف العالمية والإقليمية الجديدة والمتجددة التي لا تتعلق بظروف سياسية طارئة فحسب، وإنما بمشاكل اقتصادية واجتماعية متجذرة جُماعها الفقر والتخلف والمرض والإرهاب. وقد تتفقون معي في أهمية النظر في تعديل على الفصل الثامن من الميثاق، ليأخذ في الاعتبار التطورات العالمية الجديدة والاحتياجات التي تتطلبها، وتطوير دور المنظمات الإقليمية في إطارها.

لقد أصبح موضوع الإصلاح والتطوير والتحديث في مختلف مناطق العالم بندا رئيسيا على جدول الأعمال العالمي، وكذلك الأمر بالنسبة لنا في جامعة الدول العربية، فقد تجاوزنا مع متطلبات العصر والالتزامات التي يفرضها التطور الطبيعي والضروري للأمر، وصدرت عن القمة العربية الأخيرة في تونس الوثائق اللازمة التي ترسم الطريق لعمليات تحديث واسعة في العالم العربي، يأتي على رأسها تحقيق مسار ديمقراطي واضح المعالم، وتأكيد حماية حقوق الإنسان وحرياته، وتمكين المرأة، واستقلال القضاء، مع

المكسيك في إطار مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين بالتعاون بين المنظمات المشار إليها ومجلس الأمن.

وأحدني أسارع إلى مناقشة مبدئية للعنوان الذي نجتمع تحت مفهومه اليوم، أي التعاون في عمليات التهدة والاستقرار، إذ أنه يثير على الفور هاجس أن تكون التهدة عاملاً منفصلاً عن عملية إقامة السلام، أو هدفاً في حد ذاته يتم بمقتضاه تبريد المشاكل، ليكون مظهرها ساكناً وسطحها بارداً، الأمر الذي يقلل من الإزعاج والانزعاج، بصرف النظر عن بقاء المشاكل ذاتها على خطورتها وعمقها. والقول بأن عملية تحقيق الاستقرار تشمل تحقيق الأمن أولاً ثم دعم السلام فالإعمار قول لم تثبت فعاليته بعد. وهناك دفع مختلف ينادي بالتعرض أساساً لعملية إقامة السلام حتى تنجح عمليات التهدة، ومن خلال ذلك يأتي الأمن وتنطلق عملية إعادة الإعمار ويسود التوافق ويتحقق الاستقرار.

ومن هنا كان من المهم أن يسير التعاون بين الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، وبين المنظمات الإقليمية في إطار ما نص عليه الميثاق في هذا الشأن، وأن يشمل هذا التعاون عمليات إقامة وحفظ السلام بالإضافة إلى عمليات الإصلاح العام والتنمية، والتي تؤدي بطبيعتها إلى تحقيق السلام والتهدة والاستقرار.

وقد نظم الفصل الثامن من الميثاق، وكذلك قرارات الجمعية العامة إطار وآليات التعاون والتشاور والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكذلك فعلت اتفاقيات التعاون التي وقّعت بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات. والواقع أننا نرى الآن شبكة من علاقات التعاون تتعدى بكثير الموضوع المتعلق بالأمن في إطاره التقليدي الضيق. وكما ذكرتم في إعدادكم لهذا النقاش، وكما ذكر المتحدث عن الاتحاد الأوروبي، لم تعد التهديدات الدولية تقتصر على

يلتزمون بأهداف ومبادئ ميثاق الاتحاد الأفريقي، وهي حالة خاصة، إلا أنها ترمز إلى وضع إيجابي أرى أن يؤخذ في الاعتبار حين ندرس منافع التعاون الأفقي بين المنظمات الإقليمية.

وقد أدت هذه العلاقة الخاصة والتداخل الجغرافي والإقليمي بين المنظمتين إلى الكثير من الإيجابيات، خاصة بالنسبة لتعاونهما في إطار مفاوضات السلام في السودان، وفي المشاركة في متابعة الوضع الحالي في دارفور، وكذلك بالنسبة للصومال ومسيرتها الحالية نحو الاستقرار. وأعتقد أن تعاوننا ثلاثيا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية يمكن أن تكون له ثمار واضحة في مجال تحقيق الاستقرار والتنمية، خصوصا في منطقة القرن الأفريقي.

لقد تعرضت الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة في الآونة الأخيرة لتحديات غير مسبوقه أثرت على فعالية النظام العالمي المتعدد الأطراف، بما في ذلك دور المنظمات الإقليمية. إلا أن رد الفعل الدولي والإقليمي لمحاولات تهميش الأمم المتحدة ومعها المنظمات الإقليمية لم ينتظر طويلا. فقد بدأ أن المجتمع الدولي يتمسك بوجود نظام دولي للأمن الجماعي، ويعيد تأكيد أهمية النظام المتعدد الأطراف، وأهمية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بأهدافه الرئيسية. وقد رأينا صعوبة وتعقيد المسألة العراقية وخطورة الاستهانة بها أو الانفراد بعلاجها بعيدا عن الأمم المتحدة. كما نرى الآن استمرار تدهور الوضع الفلسطيني - الإسرائيلي وتهديده لفرص السلام والاستقرار في الشرق الأوسط كله، الأمر الذي يجعل دور مجلس الأمن مطلوباً ورئيسياً لإنقاذ الموقف. والتردد في هذا الموضوع يعيد الأمر إلى المربع الأول مرة أخرى فيما يتعلق بدور المجلس ومصداقية قيامه بمسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

عملية تنمية اقتصادية واجتماعية قائمة على أساس تنسيق إقليمي، وتكامل وانفتاح اقتصادي، وسياسات اجتماعية متطورة.

وفي هذا الإطار، فإن الأمر يتطلب تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية كمنظمة إقليمية، إذ نذكر جميعا تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية الإنسانية في العالم العربي، وهو تقرير مهم أطلقته الأمم المتحدة من منبر الجامعة العربية، وقد أخذته الجامعة ودولها مأخذ الجد دراسة ومتابعة. وأعتقد أن هذا مجال مهم وجديد للتعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية، بل والمنظمات الإقليمية جميعها يجد جذوره في الفصل التاسع من الميثاق، والذي يتحدث عن التعاون الدولي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ليكون تحقيق الأهداف الواردة فيه، وبصفة خاصة في المادة ٥٥ مسؤولية تشارك في حملها المنظمات الإقليمية في إطار تعاون أكثر تحديدا بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات.

ويهمني بهذه المناسبة أن أشير إلى التعديلات الحديثة التي يجري إدخالها الآن على عمل جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة إقليمية، وعلى رأسها تعديل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة ليفتح نوافذه لمنظمات المجتمع المدني العربية كما تحصل على صفة استشارية مماثلة لما تتمتع به أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وكذلك اقتراح تشكيل برلمان عربي يشكل منطلقا لمسيرة ديمقراطية إقليمية شاملة، كما تم التصديق على ميثاق متطور لحقوق الإنسان في العالم العربي.

ويهمني أيضا أن أشير إلى الأهمية الكبيرة التي يجب أن تعطى للتعاون الأفقي بين المنظمات الإقليمية، وهو أمر تراه جامعة الدول العربية طبيعيا، وخاصة بالنسبة لعلاقتها بالاتحاد الأفريقي الذي يضم معظم أعضاء الجامعة الذين

والتصدي للتحديات التي يواجهها، على أن تسبقه اجتماعات إقليمية تناقش الموضوع ذاته للإعداد لهذا المؤتمر.

أرجو أن ينظر مجلس الأمن في هذا الاقتراح الذي يمكن أن يسهم في تعبئة الجهود العالمية، وفي تحقيق التفاف الرأي العام العالمي حول أفكار الحرية ومبادئ سيادة القانون التي تعتبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن آمينين عليها مثلما هما أمينان على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لدينا، في الواقع، نطاق كبير من الأدوات، التي طورت وفقا للفصل الثامن من الميثاق، لتسهيل التعاون. ولكننا بحاجة إلى أفكار جديدة بغية تحسين ذلك التعاون وبغية التأكد من إمكانية تحقيق الاستقرار نتيجة للتعاون والتفاعل.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم الحسنة التوقيت لمعالجة هذا الموضوع الهام. ويسرني على نحو خاص أن أتكلم في هذه الجلسة، التي يتولى رئاستها رئيس وزراء بلغاريا، في حضور الممثلين المرموقين للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من جميع القارات.

ويتعلق موضوع هذه الجلسة - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار - مباشرة بلب الفلسفة السياسية لألمانيا. ومنذ أن أسست جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل ٥٥ عاما، ما فتئت سياستها الخارجية تستند إلى مبدئين: هما التكامل الإقليمي والعمل الدولي المتعدد الأطراف. وقد أفادنا هذان المبدآن فائدة طيبة في الفترة التي خرجت فيها ألمانيا من أكثر الأعوام ظلاما في تاريخها؛ واستفدنا منهما عندما كنا نسعى إلى إعادة وحدتنا الوطنية وعندما حققناها ووطنناها؛ وسيوجهاننا في الوفاء بمسؤولياتنا التي نحن على استعداد لتحملها في إطار الأمم المتحدة.

لقد كان في حكم محكمة العدل الدولية الأخير إزاء موضوع حائط الفصل الإسرائيلي والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة الرد القوي والحكيم على كل من يحاولون التأثير السلبي في قدرات النظام العالمي، أو يقللون من أهمية ميثاق الأمم المتحدة أو مبادئ القانون الدولي أو يتبعون سياسة ازدواج المعايير. لقد أقرت المحكمة الموقرة معيارا واحدا هو القانون، هو الميثاق، هو مبادئ العدالة، وأعتقد أن هذا هو ما يراه مجلس الأمن أيضا حين يُعمل حكمته ويستند إلى دوره كما أورده الميثاق ليؤكد مصداقته ويثبت فعاليته.

إن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جميعا شركاء في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تأكيد المسيرة العالمية نحو الإصلاح والتحديث. وأقترح أن يطلق مجلس الأمن تحت رئاستكم، وفي عملية مشتركة مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسيرة التعاون هذه، وأن يؤكد تشكيلها في إطار الميثاق وأحكام القانون الدولي.

إننا مع الدعوة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وإعادة توجيه المجموعة الدولية للعمل المشترك من أجل إعادة الاحترام للقانون الدولي، والحيولة دون تجاوز المنظمة الدولية أو تهميشها، ومن أجل إعادة الاعتبار لدورها وتثبيت الأسس التي قامت عليها العلاقات الدولية طوال العقود الماضية، وكان ذلك إسهما قويا في حماية مراكز الديمقراطية ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان في وجه ممارسات الطغيان والسياسات الشمولية. وقد شددنا في الماضي على ضرورة رفع كفاءة استعانة مجلس الأمن بالتنظيمات الإقليمية في تعامله مع الأزمات المختلفة حتى يستقيم النظام الأمني الدولي الجماعي. ونكرر مرة أخرى تحت رئاستكم، كما فعلنا تحت الرئاسة المكسيكية في العام الماضي، دعوتنا إلى عقد مؤتمر يبحث أمور الأمن الدولي بمعناه الواسع وتأكيد الحماية الجماعية له والحفاظ عليه.

الإقليمية، أود أن أركز على عنصرين معينين: أولاً، النهج التكاملي بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية؛ وثانياً، بعض التطورات الهامة جدا التي حدثت مؤخرا في أفريقيا.

بالنسبة للنقطة الأولى - النهج التكاملي - فإن جهود تحقيق الاستقرار تشمل نطاقا واسعا من الأنشطة وهي ليست مقتصرة على مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، كما بينتم على نحو صائب، سيدي الرئيس، في ورقتك غير الرسمية. وبالنسبة لكل من هذه الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في المراحل المختلفة لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، سيوفر أحد الأطراف الفاعلة - سواء كان الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية - ميزة نسبية. والحالات في البلقان وفي غرب أفريقيا وفي هايتي كلها توضح هذه النقطة. ويشكل جمع الشركاء المناسبين معا في اللحظة المناسبة تحديا رهيبا.

ولا يمكن أن يكون تقسيم العمل ناجحا إلا إذا تحققت ثلاثة شروط: أولاً، لا بد أن تشارك جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة - المؤسسية والحكومية الدولية - من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ثانياً، لا بد أن يحتل أحد الأطراف الفاعلة - هو عادة الأمم المتحدة، ولكن من المحتمل أن يكون منظمة إقليمية - موقع الصدارة في التخطيط المتكامل والتنفيذ المنسق. ثالثاً، لا بد من حل مشاكل التمويل.

وبغية تحقيق الاستفادة القصوى من إسهام كل طرف فاعل، يشكل تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية، فضلا عن التعاون بين تلك المنظمات والأمم المتحدة، وخاصة التبادل المتزايد للمعلومات والحوار، أمورا أساسية. وقد تختلف قنوات الاتصال المحدد والمنظم وفقا لاحتياجات عملية تحقيق الاستقرار المعينة. وتنفق مع الأمين العام على أن ممارسة عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى بين الأمانة العامة

ويمكن للتكامل الإقليمي والعمل الدولي المتعدد الأطراف - وهما ركيزتا السلام والأمن - أن يعملوا معا وأن يحققا فائدة مشتركة على نحو أفضل على أساس النهج التكاملي، كما هو وارد في الفصل الثامن من الميثاق، مع وجود الأمم المتحدة في قلب النظام الأمني الدولي.

وألمانيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤكد من جديد التزامها بالتعاون وبتعددية الأطراف الفعالة. وفي الواقع أن الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تتضمن أهداف تعزيز الاستقرار وسيادة القانون والحكم الرشيد وأهداف التصدي للتحديات الجديدة والقديمة للسلام الدولي على حد سواء. ويشجع الاتحاد الأوروبي الالتزام بإقامة نظام دولي أكثر استجابة وقائم على قواعد راسخة وذلك، في جملة أمور، من خلال تعزيز العدالة الدولية، بما في ذلك عن طريق المحكمة الجنائية الدولية.

وفي سياق البيان الذي أدلى به السيد فيث، الذي تكلم بالنيابة عن السيد سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، أسمحوا لي أن أبرز أحد العناصر التي توضح الفوائد العملية لنهج الاتحاد الأوروبي نحو تعددية الأطراف الفعالة. وأشار إلى اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي أبرم مؤخرا بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية بشأن مناطق الصراعات والحكم الرشيد. كما تشكل هذه الشراكة الجديدة، وهي الأولى من نوعه - بالرغم من أن المزيد من الشراكات ستعقبها - خطوة أقرب إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن تحقيق الاستقرار لا يشكل مهمة لفترة ما بعد انتهاء الصراع فحسب، بل يشكل أيضا جهدا إنمائيا يوميا.

وبما أن الغرض من جلسة اليوم هو تحديد أساليب جديدة للتعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات

وسيكون مؤتمر القمة المقبل الذي سيعقد في أكرا في ٢٩ تموز/يوليه فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار ذا صلة خاصة. وكلنا نأمل أن يسفر المؤتمر عن التزامات جديدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن الوسيلة اللازمة لتحقيق تقسيم العمل من أجل السلام والأمن على الصعيد المتعدد الأطراف، والأساس المفهومي له موجودان بالفعل. وما نحتاج إليه الآن هو توفر الإرادة السياسية بغية الاستخدام الأمثل للإمكانات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على تعليقاته بشأن التعاون وتعددية الأطراف الفعالة. وفي الواقع، ينبغي أن يكون ذلك هو المبدأ التوجيهي في التصدي للتهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، فضلا عن تحقيق المزيد من التماسك وفي نهاية المطاف، في اتباع نهج منظم نحو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب برئيس وزراء رومانيا، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن. ويوفر وجود رئيس الوزراء في هذه القاعة، فضلا عن مشاركة الأمين العام ووزير خارجية المكسيك والممثلين الرفيعي المستوى لعدد من المنظمات الرائدة في جلسة اليوم دليلا قويا على أهمية المسألة قيد المناقشة.

وفي ظل تحديات تنذر بالشؤم وتواجه المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص في المجال الأمني، فإن هدف التحسين المستمر لتعاون الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع منظمات إقليمية ودون إقليمية يصبح ذا قيمة متزايدة. وهذا التعاون يجب أن يبقى قائما على الأساس القوي، وهو ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الفصل الثامن.

ومما لا يقل أهمية هو الوعي المتنامي فيما بين الدول الأعضاء بالحاجة إلى الامتثال الدقيق للمبادئ والمعايير الأساسية لنشاطات حفظ السلام الدولية في جميع مراحل

ورؤساء المنظمات الإقليمية ممارسة جدية بالترحيب. وتؤيد ألمانيا فكرة زيادة تلك الاجتماعات. وإذا كان التحضير لهذه الاجتماعات جيدا وإذا أثمرت نتائج ذات مغزى وعملية، فقد تشكل إسهاما هاما في سبيل اتباع نهج متعدد الأطراف ومنسق ومستمر لإدارة الأزمة وبناء السلام.

ونقطة تركيزي الثانية تنصب على التطورات المؤسسية الهامة والمشجعة التي حصلت في أفريقيا. وفي الواقع أن الاتحاد الأفريقي الآن يحظى بألبته الخاصة لمنع نشوب الصراعات، منذ آذار/مارس ٢٠٠٤، بوجود مجلس السلام والأمن الخاص به. ومؤخرا، أعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قرارها بإنشاء فرق عمل خاصة قوية. وقفزات هائلة إلى الأمام فهي تعزز الأمل في إقامة تعاون فعال بشكل خاص بين الأمم المتحدة والترتيبات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن يعزز قدرات تلك الآليات الأفريقية.

ومحك الاختبار لمثل هذا التعاون والتفاعل هو الأزمة الإنسانية التي تحدث اليوم في منطقة دارفور في السودان. فإن الاتحاد الأفريقي بنشره ١٢٠ مرقبا في منطقة الأزمة وإمكانية نشر ٣٠٠ من حفظة السلام، قدم مشاركة هامة في إدارة الأزمات. وستتمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قريبا جدا من تقييم مدى تنفيذ الاتفاق المبرم بين الحكومة السودانية والأمين العام فيما يتعلق بترع أسلحة الجنجويد ووقف عمليات القتل والسلب والسماح بوصول الإغاثة الإنسانية. وعلى أساس ذلك التقييم المشترك، سنقوم بتكليف مسار عملنا في المستقبل دون تأخير. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

والتطور المشجع الآخر في أفريقيا هو الاستعداد المتزايد للاتحاد الأفريقي لمنع الصراعات أو الوساطة بشأنها. وسلسلة مؤتمرات القمة الأفريقية المصغرة مثال على ذلك.

إن للتعاون الذي يوطد الآن بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي إمكانا كبيرا. وفي ذلك الإطار يجري عمل مكثف لتطوير إمكان حفظ السلام الذي تمتلكه المنظمة، لأغراض منها استعماله في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إن منظمة تعاون شنغهاي تؤدي دورا هاما في ضمان الاستقرار والأمن في منطقة أوروبا - آسيا. وأشار أعضاؤها إلى استعدادهم لتطوير التفاعل مع الأمم المتحدة في عدد كبير من المجالات ذات الصلة من قبيل مكافحة الإرهاب الدولي، والإنتحار غير القانوني بالمخدرات وتقديم المساعدة في إعادة التأهيل في أفغانستان. ويجب أن تقدم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بنشاط أكبر في استعمال مواردها ومزاياها النسبية.

وفي هذه الغرضون يجب على الأمم المتحدة أن تولى الانتباه الثابت لتعزيز تنسيق جهودها مع تلك المنظمات، وترشيد تقسيم العمل والحفاظ على امتيازات المنظمة ومجلس الأمن.

ونرحب بالإسهام الهام صوب تحقيق الأهداف، وهو الإسهام الذي قدمته اجتماعات الأمين العام عالية المستوى العادية مع قيادة المنظمات الإقليمية. وتبغى مواصلة هذه الممارسة، وذلك من باب أولى نظرا إلى أن جدول أعمال تعاون الأمم المتحدة مع الجهات الشريكة الإقليمية يصبح واسعا ومتنوعا على نحو متزايد. وبالإضافة إلى هدي حفظ السلام وبناء السلام هناك مسائل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والتداول غير القانوني للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وحل مشاكل أخرى عابرة للحدود ومزعزعة للاستقرار ومكافحة الإنتحار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وفي هذا السياق يبدو أن من المفيد التفكير في إمكانية أن ينشأ في الأمم المتحدة مصرف بيانات مستكملة

عملية منع وتسوية الصراعات وبناء السلام بعد نشوب الصراع. هنا نشير في المقام الأول إلى الطبيعة الثابتة للمسؤولية الأولى لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. والحل الأمثل هو أن تكون جميع عمليات حفظ السلام الإقليمية والائتلافية مرخصا بها من جانب مجلس الأمن وأن يكون مساءلا عنها. وهذه الظروف ضرورية في حالة العمليات التي تتضمن ولاياتها عناصر إحلال السلام.

إن التجارب الناجحة في القيام بالعمليات التي رخص بها مجلس الأمن، من قبيل عملية حلف ناتو في أفغانستان وعملية الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وليبيريا والائتلاف الإقليمي في تيمور - ليشتي تشكل هي كلها قائمة جزئية بالأمثلة الإيجابية للامتثال لهذه المبادئ الأساسية.

لقد اكتسبت تجربة كبيرة في التعاون الإيجابي بين مجلس الأمن والجهات المشاركة الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية والمنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وسلطة التنمية المشتركة بين الحكومات. ويجب على جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تؤدي دورا هاما في التوصل إلى حلول سلمية للمشاكل الكثيرة في الشرق الأوسط.

وتواصل روسيا التشجيع النشط لتكثيف التعاون، في المقام الأول في مجال حفظ السلام، بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة. ويواصل حفظة السلام التابعون للرابطة المساعدة في التسوية الفعالة للأزمة في طاجيكستان. والآن، مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، يقومون بصون الأمن والاستقرار في منطقة الصراع بين جورجيا وأبخازيا.

(تكلم بالانكليزية)

وإذ نتناول موضوع مناقشتنا اليوم نود أن نتشاطر بعض الآراء التي تراها الرابطة.

طيلة بضع سنوات بحث الأمين العام في طرائق التعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بوسائل منها الدعوة العادية إلى عقد جلسات عالية المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد يسرنا أن نذكر بأن الأمين العام للرابطة حضر الاجتماع العالمي المستوى الرابع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠١. وحضر أيضا وفد من أمانة الرابطة الاجتماع العالمي المستوى الخامس الذي عقد في ٢٠٠٣ والذي ركز على التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب الدولي.

إن البحث عن طرائق مناسبة للتعاون بين المنظمات الإقليمية وأهداف الأمم المتحدة يرمي إلى تشجيع استجابة سريعة إلى الحالات التي يحتمل أن تعكر جو السلام والأمن الإقليميين أو الدوليين. ويؤمل في تحقيق الحشد الأمثل لموارد المنظمات الإقليمية المعنية والمكونات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، على أساس ميزاتها النسبية، بحيث تؤدي إلى تكامل الجهود وإزالة الازدواج. فضلا عن ذلك، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكنه أن يعزز أو يبني القدرات المؤسسية على المستوى الإقليمي، من أجل منع نشوب الصراع المسلح وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

وفي ميدان بناء السلام، أحاطت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا علما بأن الاجتماعات الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قد عرفت أربعة مجالات رئيسية للتعاون. الأول، تعريف الحالات التي تتطلب إجراء عملية بناء السلام. وينطوي ذلك على رصد جميع الحالات المحتملة،

عن الأشكال والمعايير لتعاون المنظمة مع المنظمات الإقليمية وعن الموارد المتاحة وعن مقترحات التعاون مع الأمم المتحدة. ومن الطبيعي أننا لا نفكر في أي محاولة لإضفاء الطابع الشكلي على ذلك التعاون أو جعله بالقوة يناسب أجهزة الحاسوب. على العكس من ذلك تماما: ثمة حاجة إلى اقتناص فرص لتعزيز تنسيق الجهود وإلى التعاون الأكثر مرونة.

ونأمل في أن تمكننا نتيجة مناقشة اليوم من النهوض بعملية تحسين التعاون المتعدد الأبعاد مع المنظمات الإقليمية، وبقيامنا بذلك من التحقيق الأكبر لإمكان هذا النظام من أجل أمن جمعي عالمي مكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أكدت مناقشات أجراها مجلس الأمن مؤخرا أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حينما يتعلق الأمر بعمليات حفظ السلام وإضفاء الاستقرار. وينبغي النظر القوي في هذه الممارسة وفي بعض مقترحات السفير كونوزين في المستقبل أيضا.

أعطي الكلمة الآن للسيد الونكيو كيتيخون، رئيس اللجنة الدائمة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد كيتيخون (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار وبلدي لاوس.

تهنك، سيدي، الرابطة على توليك رئاسة المجلس عن هذا الشهر وتقدر مبادرتك، مبادرة الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة جدا. ويشرفنا حضورك بوصفك رئيسا لحكومة رومانيا رئيسا لمداواتنا.

السنوي بصفة مشتركة بين الأمانة العامة ووزارات الخارجية للبلدان الأعضاء في الرابطة، ومؤسسة الدراسات الاستراتيجية والدولية للرابطة، وأمانتها العامة.

ومنذ العام ١٩٩٩، ومن خلال رئيس المنتدى الإقليمي للرابطة، الذي يضم ٢٣ بلدا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، حافظت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على الاتصالات المنتظمة مع الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وترمي هذه الممارسة المستمرة إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تعزيز الأمن الإقليمي.

ويعقد وزراء خارجية دول الرابطة مشاورات منتظمة مع نظرائهم في المنظمات الإقليمية الأخرى على هامش الدورات العامة السنوية للجمعية العامة في نيويورك. وتخدم هذه الاجتماعات مصلحة تعزيز التفاهم المتبادل حيال الشواغل الإقليمية. وفي السنوات القليلة الماضية، عقد وزراء خارجية الرابطة اجتماعات مع نظرائهم في مجموعة ريو، ومجلس التعاون لدول الخليج، ومنظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

ومن الجدير بالذكر أن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، أثناء الاجتماع الوزاري للرابطة، المنعقد في جاكرتا في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، سعدوا بالتقدم الهام المحرز في تطوير مجتمع الأمن للرابطة، واعتبروا أنه سيؤدي إلى جعلها رابطة لأعضاء يعيشون بسلام مع بعضهم ومع العالم بأسره. واتفق الوزراء أيضا على أن مجتمع الأمن للرابطة سيؤدي إلى تعزيز قدرتها على التصدي للتحديات الأمنية، بما في ذلك التحديات الأمنية المتصلة بالمسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية. وسيعمل مجتمع الأمن للرابطة على تعزيز علاقتها مع شركائها في الحوار

والعمل كمصادر للإنذار المبكر، وتقرير الظرف الذي عنده تصبح حالة ما جاهزة للقيام بعملية بناء السلام.

المجال الثاني يتعلق بتعريف الأهداف السياسية، بما في ذلك إرسال بعثات تقييم أولية مشتركة، وضمان تسوية سياسية واقعية عن طريق المفاوضات.

ويتعلق المجال الثالث بالقيام برد عملي موحد من خلال إجراء مشاورات متبادلة. ويمكن تعزيز ذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لأفرقة العمل المعنية بمسائل محددة في عملية بناء السلام، وتكون أفرقة العمل هذه مشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

والمجال الأخير يتعلق بالرصد المشترك لنتائج عملية بناء السلام من خلال إبلاغ جميع الأطراف بالمعلومات عن التقدم المحرز أو العقبات التي تعترض الطريق، وكذلك من خلال تعريف التدابير العلاجية.

وفي ذات الوقت، كان قرار الجمعية العامة الهام ٣٥/٥٧، المتخذ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، مشجعا على تنشيط التعاون بين المنطمتين. وهذا القرار، الذي يمثل منعطفًا هامًا، مرشح لأن يقود إلى أنشطة مشتركة بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مختلف الميادين المناسبة، بما في ذلك ما يتصل بالمسائل السياسية والأمنية.

ومنذ العام ٢٠٠١، عقدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة مؤتمرات سنوية حول منع نشوب الصراعات المسلحة، وتسوية هذه الصراعات، وبناء السلام. وأود التذكير كذلك بأنه في أعقاب مؤتمر القمة المشترك بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة، المنعقد في بانكوك بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، حيث أجمع زعماء الرابطة مع الأمين العام كوفي عنان، تم تنظيم المؤتمر

الحال أكثر قربا إلى مصادر المخاطر التي تهدد الأمن و إلى الأسباب التي تنجم عنها. وكما ورد في الورقة غير الرسمية الممتازة التي أعدها وفد رومانيا، تتمتع المنظمات الإقليمية بمزايا فريدة:

”إذ أنها المجال الرئيسي الذي تتجمع فيه الخبرة الإقليمية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين عندما يتعلق الأمر بالأمن الإقليمي، حيث أنها تشكل سبل تنظيم الحوار والتعاون، فهي تعد من السبل الفعالة لمنع نشوب الصراعات“ (S/2004/546، المرفق، الفقرة ٣).

نحن نتفق تماما مع هذا الطرح. فالمنظمات الإقليمية في وضع أفضل لاكتشاف الأعراض الأولى للصراع، ولاتخاذ الإجراءات الفورية، بحيث تمنع الخلافات داخل الدول من التحول إلى التعصب، والتحامل، والكرهية، وعمليات القتل والأزمات الكبيرة. كما أن رصد حقوق الإنسان يشكل مثالا آخر على المهمات التي يمكن أن تنفذها منظمات موجودة في مكان أقرب إلى موقع المراقبة.

إن التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن تطويره وتعزيز استخدامه، وينبغي القيام بذلك، مع بقاء مجلس الأمن الهيئة التشريعية الوحيدة التي تقرر اتخاذ إجراءات الإنفاذ القسرية. وفي رأينا أن الدور الرئيسي للمنظمات الإقليمية هو دور وقائي. وينبغي أن تستهدف جهودها الرئيسية الأسباب الجذرية، وتلك يمكن أن تكون أسبابا إقليمية خاصة. إن الأسباب الجذرية للصراع في كوسوفو قد تكون مختلفة جدا عن الأسباب في دارفور، التي قد تختلف، بدورها، اختلافا كبيرا عن أسباب المشكلة الهابطة. وصحيح أيضا أن الترتيبات الإقليمية لا تعمل كلها بنفس الأسلوب وأنه ينبغي مراعاة الخصائص الإقليمية، لكن هناك طائفة واسعة من المجالات التي يمكن أن يتعزز فيها

وأصدقائها الآخرين، وسيعزز دورها بوصفها القوة المحركة الرئيسية في المنتدى الإقليمي.

من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، إطلاق وصف تعميمي على الميزات المقارنة للمنظمات الإقليمية بالنسبة إلى الأمم المتحدة في مختلف الميادين. وفي ذلك السياق، نعتقد أن المعلومات الصادرة عن هذه المداولات ستوجد زخما جديدا للقيام بعملية تعزيز إضافية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، في عمليات تحقيق الاستقرار، على أساس مبدأ الموافقة والسيادة الوطنية، وبموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا وليس آخرا، نتمنى لرومانيا نجاحا باهرا في رئاستها لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وفدنا.

اسمحوا لي أن أؤكد أن الميزات المقارنة، التي أشار إليها ممثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ذات أهمية بالغة في مناقشتنا، وتتسم بالأهمية نفسها للاجتماعات السنوية التي تعقدتها الرابطة مع الأمم المتحدة. فهي بمثابة تداير عملية، وأعتقد أن هذا الموضوع يهم المناطق الأخرى أيضا.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يعبر وفدي عن امتنانه لعقد هذا الاجتماع و نعتقد أنه جاء في وقته المناسب. وأتقدم إليكم بتحياتي الحارة، السيد رئيس الوزراء، وإلى ممثلي المنظمات الإقليمية المختلفة الحاضرين معنا في هذا اليوم.

إن المنظمات الإقليمية لها دور متعاظم الشأن في السياق العام للجهود الدولية من أجل السلم والأمن. والإطار الذي تعمل فيه يتمتع بمرونة أكبر، وهي بطبيعة

وأهدافها السامية بتعزيز التغيير - المؤسسي، من ناحية، والمضموني، من ناحية أخرى - بزيادة الالتزام السياسي بأهداف قمة الألفية.

يمثل التخلف الاقتصادي والفقر والجوع جوهر معظم الصراعات في العالم. وهي موجودة قبل أن تحدث الصراعات، وهي ستزداد سوءا بينما يتراكم الصراع وستولد أزمات إنسانية كبرى حتى بعد تهدئة الصراع نفسه.

وعلى الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أن تشارك في مكافحة الأسباب الجذرية للصراع. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تكتشف التهديدات المحتملة بشكل أسرع ويمكن أن تكون مفيدة جدا في نظام الإنذار المبكر. وهي والمنظمات غير الحكومية تمثل المراقبين الطبيعيين للمراحل المبكرة من الأزمات ولأي شيء يمكن أن يصبح تهديدا للسلم والأمن، وذلك يتطلب اهتمام المجلس. وعندما يكون من الضروري القيام بعمل ما، فإنه لا يستتبع بالضرورة عمليات سلام وأمن بواسطة الأمم المتحدة وحدها. يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على تجهيز المنظمات الإقليمية للرد على التهديدات الفورية، على النحو الذي ثبت أنه ناجح جدا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غرب أفريقيا.

أود أن أقول كلمة بشأن الآليات التي تستخدمها المنظمات الإقليمية. إن سبل وصولها إلى أجهزة الإعلام المحلية أفضل ولا يمكننا التأكيد بالقدر الكافي على دور أجهزة الإعلام في حل الصراعات. وينطبق نفس الشيء على منع نشوب الصراعات. والمنظمات الإقليمية في وضع أفضل بكثير لمراقبة التأثير الذي تمارسه أجهزة الإعلام المحلية، والوطنية بل حتى الدولية على الصراعات الناشئة ولاتخاذ الإجراءات المناسبة للدفاع عن النشر الحر المحايد للمعلومات.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأصغر حجما. وهابتي مسألة يمكن للأمم المتحدة أن تسعى فيها إلى تحقيق المزيد من التعاون من منظمة الدول الأمريكية، على سبيل المثال في ضوء التجربة السياسية والانتخابية السابقة، كما ذكر الأمين العام.

وانتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة مجال يتطلب أيضا تعاوننا أوثق من المنظمات الإقليمية. وهناك صراعات كثيرة تتصاعد اليوم إلى أزمات كبيرة بسبب سهولة الحصول بشكل واسع على الأسلحة غير المشروعة. والصدمات داخل المجتمعات - بين القبائل أو الطوائف المختلفة - قد تكون قديمة، لكن الأسلحة التي تتاح لها الآن حديثة، وأكثر تعقيدا وأكثر فتكا مما كانت عليه في الماضي. لذلك، فإن المصادمات تتصاعد بسرعة إلى أعمال قتل واسعة الانتشار وكل أنواع الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان. ولذلك علينا أن نبذل جهودنا للتصدي للثغرات التي توجد في عمليات نقل الأسلحة المشروعة التي تسمح بتحويلها إلى السوق غير المشروعة، كما أكدنا باستمرار.

عندما ناقش المجلس الأزمات المعقدة منذ شهرين، كانت الحاجة إلى منع نشوب الصراعات واضحة بجلاء، وكذلك الصلة بين السلام والتنمية. وأصبح من الواضح أيضا أنه يجب أن تبدأ استجاباتنا للأزمات في وقت أبكر وأن تشمل نهجا إنسانيا للأمن. وينبغي أن نوائم منظماتنا مع التحديات التي تفرضها تعقيدات الحالة الأمنية الراهنة في العالم. والتنشيط والتغيير المؤسسي يمثلان جوهر استجاباتنا الملائمة لاحتياجات الشعوب، والمبادرات التي اتخذها الأمين العام أتاحت فرصة لإصلاح هذه المؤسسة ولإدخال طرق جديدة للتعامل مع التهديدات القديمة والجديدة.

والذكرى السنوية الستون للأمم المتحدة في ٢٠٠٥ تمثل المناسبة المثالية لإظهار التزامنا المتجدد بمقاصدها

آفاقا واسعة لإقامة تعاون مثالي فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار بين المنظمة العالمية والمنظمات الإقليمية. وبدأت تظهر فعلا نهج مبشرة بالخير وشراكات طموحة وعلينا نحن الآن أن نعطيها جوهرًا بوضع الأطر الملائمة لعملائنا، وتحقيق التناغم بين أساليبنا وتجميع قدراتنا ومواردنا بروح من التكامل والتعاون. والوقت موات بشكل خاص لأن الأمم المتحدة تفتح نفسها بسخاء للعالم الخارجي، وتشهد تغييرات بعيدة المدى وتلتزم التزاما عميقا بحركة إصلاح واسعة وقوية لتوائم نفسها مع حقائق اليوم.

ومما لا يمكن إنكاره أن دور المنظمات الإقليمية وأنشطتها فيما يخص الأمم المتحدة قفز قفزة كبيرة إلى الأمام منذ دعت "خطة السلام" إلى التعاون بين الأمم المتحدة وتلك الهيئات من أجل تعزيز قدرات منظماتنا في مجال الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام وحفظ السلام. وأنتج النهج الجديد طائفة متنوعة وواسعة من أدوات التعاون في إطار الفصل الثامن، وأيضا آليات للتشاور المنتظم، مثل الاجتماعات التي تعقد بين الأمين العام وقادة المنظمات الإقليمية. ومؤخرا، أشار إعلان قمة الألفية على نحو وثيق الصلة بالموضوع إلى أن الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجه المنظمة يتطلب نهجا متعدد الأبعاد يشمل عناصر فاعلة متعددة في المرحلتين التشخيصية والعلاجية للأزمة على حد سواء. وذلك الوعي يفتح مجالات جديدة للاستخدامات الممكنة للفصل الثامن في الوقت الذي تتطلب فيه عالمية التهديدات تعريفا عالميا لمفهوم الأمن واستجابة جماعية منسقة.

وطوال حوالي عشر سنوات حتى الآن، ظلت الأمم المتحدة توسع وتقوي باستمرار أدواتها لإدارة الصراعات عن طريق التعاون المتزايد مع المنظمات الإقليمية. إلا أن الحقيقة لا تزال هي أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على منظماتنا العالمية. ولا يزال مجلس الأمن

والإرادة السياسية والابتكار ضروريان للربط بين مختلف المبادرات والعناصر الفاعلة المتنوعة لجعلها تعمل لصالح السلم والأمن. وكما ذكر الرئيس لولا خلال مؤتمر القمة العالمي المصغر للزعماء، الذي عقد مؤخرا هنا في الأمم المتحدة:

"إن الأمر يتعلق بالعالم الذي نريد أن نبنيه؛ هل هو عالم يقسمه عدم التماثل والعجز عن العمل في وجه الاستبعاد والبؤس، أم عالم قادر على التسامي فوق الحمق وعلى التوفيق بين الكفاية الاقتصادية والعدالة والتقدم الاجتماعي".

ويعتقد وفد بلدي أن الجهود المتضافرة للمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة ستصبح من الأدوات الهامة المختلفة لتحقيق ذلك الهدف السياسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ. ونحن نتفق اتفاقا تاما على الرأي القائل بأن المنظمات الإقليمية أكثر الأدوات فعالية لمنع نشوب الصراعات. وينبغي أن تكون جهودها مستهدفة معالجة الأسباب الجذرية لأي صراع وعدم استقرار في العالم. وأرحب أيضا بملاحظات ممثل البرازيل بشأن الإنذار المبكر، وإسهام المنظمات غير الحكومية وأجهزة الإعلام في هذا الخصوص.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أعرب عن سرورنا إذ نراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة البالغة الأهمية للمجلس. إن المناقشة التي نظمتموها تتيح لنا فرصة لنستكشف معا الموارد الواسعة للفصل الثامن من الميثاق، وآمل أن نستغلها للمزيد من الانتفاع بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

إن البيانات التي أدلى بها الأمين العام ومختلف ممثلي المنظمات الإقليمية أرسى الأساس على نطاق واسع وفتحت

مفهوم الأمن المتكامل وتتمتع بتعاون إيجابي مع الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، وُضعت تحت تصرف الاتحاد الأفريقي، على مدى عامين، مؤسسات تعتبر أساسية لتطوير نهج شامل ومتناسك بشأن الأمن.

وتلك الاختلافات الإقليمية التاريخية التي تعتمد على القرائن لا تمنعنا من تصوّر إيجاد آلية للتبادل المنهجي للخبرات. حقا إنها تدعو إلى تكوين إطار للتعاون تحيّل ومرن ويراعي خصائص كل حالة ودرجة مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية.

وفي حالة أفريقيا، وربما في قارات أخرى، يبدو لنا أن عملية تحقيق الاستقرار، المعقدة تحديدا، يجب أن تنطوي على البُعد الإنمائي، ولذلك، فهي تتطلب نهجا اقتصادية وسياسية منسّقة. وهذه الرؤية تعتمد على التقدم المؤسسي الذي أحدثه الاتحاد الأفريقي، ولا سيما إنشاء مجلس السلام والأمن والمبادرة الاستراتيجية لنيباد. وهذه الإرادة السياسية المثالية، التي تقوم على أساس عدم تجزئة السلام والتنمية، وأثبتتها الدول الأفريقية واتحادها، ينبغي أن تشارك فيها منظومة الأمم المتحدة، وأن تقدم لها كل الدعم.

وفي حالة أوروبا، يمكن لمبدأ التبعية، الذي استخدمه الاتحاد الأوروبي بنجاح في إجراءاته الداخلية، أن يضمن تحقيق الفعالية المنسجمة للعمل المشترك، إذا ما طُبّق على أساس الترتيبات التي سبق الاتفاق عليها.

إن تقسيم المهام التشغيلية يجب أن تدعمه مشاورات دورية تجري بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، من جهة، والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، من جهة أخرى. والتجربة الغنية التي اكتسبت في سياق تكامل الجهود بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة تبدو لنا، من هذا المنظور، مصدرا مفيدا وواعدا للإلهام.

المحلل الرئيسي لإدارة الصراعات الدولية، وصدارته أساسية للحفاظ على أسس القانون الدولي، كما ورد في الميثاق. ولذلك، يتحتم القيام بعمليات الأمن الإقليمي بناء على ولاية من المجلس، وعلى أساس الفهم بأنه ينبغي الحفاظ على الحوار المنتظم بين مجلسنا وتلك المنظمات، التي يقوم اليوم بعضها - الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص، لكن أيضا المنظمات الأفريقية دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية - بدور حيوي في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي صون السلم.

ولئن كان من المسلّم به عموما أن عمليات حفظ السلام وبناء السلام أصبحت اليوم متعددة التخصصات بحكم طبيعتها، إلا أن عمليات تحقيق الاستقرار تشكّل مرحلة حساسة، ومحفوفة بالمخاطر في كثير من الأحيان، ولا يمكن عندها أن ننظر إلى الإنجازات باعتبار أنه لا يمكن عكس مسارها على الإطلاق، لأنها تعتمد على عدة عوامل غالبا ما يصعب احتواؤها، ويتم تضخيم آثارها بفعل الفراغات المؤسسية وحميميات المصالحة ومتطلبات إعادة التعمير، التي يمكن القول إنها تتفاقم في بعض الأحيان بسبب وجود أطراف فاعلة خارجية. وتلك المتطلبات، التي لا غنى عنها في تأكيد وتكريس سلام دائم، تشدد على الأهمية المتزايدة لبعثات بناء السلام.

وهكذا، فإن والاستقرار أحد أكثر العناصر تعقيدا في حل الصراعات، بسبب الطريقة التي يتم فيها المزج بين المصالح والجهات الفاعلة. وفي مواجهة هذه التحديات، لا تتمتع المنظمات الإقليمية جميعها بنفس الميزات المؤسسية والمادية والإنسانية، ولا تعمل في نفس الإطار، بغض النظر عن إرادتها السياسية.

وتحظى منظمة الدول الأمريكية بتقاليد تاريخية عريقة، بينما تعتمد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على

الإقليمية، ليس لتوفير تماسك حقيقي لعملنا المشترك فحسب، بل أيضا لترشيد آلياتنا بشأن التعاون والتشاور المتبادل، بينما نضمن في الوقت نفسه إقامة التعاون الضروري.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

إننا نوافق تماما على أن إعلان الألفية وخطة للسلام هما وثيقتان أساسيتان، وأنه ينبغي أن نتخذ جميعا نهجا متعدد الأبعاد بالنسبة للتحديات المعاصرة التي تواجه السلام والأمن. ونحن مقتنعون بأن مناقشة اليوم سوف تثمر عن نهج مبتكرة، بما في ذلك النهج التي اقترحتها ممثل الجزائر، بالإضافة إلى إقامة شراكات أصلية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

(تكلم بالانكليزية)

أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، السيد روبرت ف. سيمونز.

السيد سيمونز (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أحاطب اليوم هذا الجمع بالنيابة عن الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي وأن أمثل تلك المنظمة في مناقشات اليوم البالغة الأهمية.

اسمحوا لي، أولا، أن أعبر عن شكري وتهنئتي لرومانيا على قيامها بالدعوة إلى عقد هذا الحدث الهام في الوقت المناسب والإعداد له. أود أيضا أن أشكر رئيس وزراء رومانيا وأن أشكركم، سيادة وزير الخارجية، على مشاركتكم في هذه المناقشة المهمة. وأرحب أيضا ترحيبا شديدا بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة وبتعليقاته، التي تبين ثقته الشخصية بالتعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وتشديده المهم على ذلك التعاون.

ونعتقد أن الوقت قد حان لكي تقوم كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية - التي تلتزم، كما ذكرنا توا أمينها العام، بعملية إصلاح بعيدة المدى تهدف إلى تعزيز فعاليتها وصلتها بالموضوع، ولا سيما في مجال الأمن - بالتفكير في تكوين إطار من الجهود التعاونية التي تقوم على أساس الميزات المقارنة لكل منها.

إن الاجتماعات الدورية التي تعقد بين الأمين العام والمنظمات الإقليمية هي وسيلة مثالية لا لضبط وتنقيح الأعمال الجارية فحسب، بل أيضا لتنظيم ردنا المشترك على الأخطار المحتملة التي تهدد الاستقرار. وبالمثل، فإن الاجتماعات التي تعقدتها اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب، بوصفها جهازا تابعا لمجلس الأمن، مع المنظمات الإقليمية مفيدة للغاية، لأنها تؤدي إلى إقامة تعاون معزز وإلى تنسيق الإجراءات التي تُتخذ لمكافحة ذلك البلاء الذي ابتلينا به في هذا العصر.

ويبدو لنا أن الوقت قد حان لكي يقوم مجلس الأمن نفسه بإجراء حوار مسؤول ومثمر من أجل تحقيق شراكة حقيقية مع الآليات والمهاكل التي تساهم في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وفي ذلك الصدد، نرى أنه من المناسب والضروري إنشاء علاقة مؤسسية، بأسرع ما يمكن، مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يتبلور، بعد مرور مجرد ثلاثة شهور على إنشائه، ليصبح شريكا قويا وذا مصداقية بالنسبة لمجلس الأمن. وذلك يعني أنه ينبغي لمجلس الأمن، دون أن يتنازل عن دوره المحوري، أن يتخذ بشكل متزايد نهجا إقليميا ويعتمد، بالتالي، أكثر فأكثر على مساهمة المنظمات الإقليمية في سياق الأمور الكثيرة الملقاة على عاتقه.

إن تعقد التهديدات الحالية والأزمات الناتجة عنها تدعو إلى تعزيز التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تمكنت الأمم المتحدة من أن تلعب دوراً أكثر وضوحاً وأكثر ترحيباً من الجميع في إدارة الأمن العالمي. وقد وضع ذلك الدور أيضاً أعباء هائلة على عاتق المنظمة - سياسياً وعسكرياً ومالياً. وليس من المدهش، لذلك، أن يشهد العقد الماضي اعتماداً أقوى على المنظمات الإقليمية، ولم يشكّل هذا الاعتماد تحدياً للدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة بقدر ما كان مؤيداً له. وفتخر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بأنها إحدى تلك المنظمات. ومع أن التحالف لا يعتبر نفسه رسمياً منظمة إقليمية. بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن انتقال الناتو من منظمة دفاعية جماعية محضة إلى منظمة تدير شؤون الأمن بالمعنى العام، مكنها من العمل بهذه الروح أيضاً، في أوروبا أولاً، ومن ثم في خارج حدودها. وتقوم الناتو الآن بدعم عمليات الأمم المتحدة في حفظ السلام في البلقان وأفغانستان، وتعكف على استكشاف البدائل للمساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية بالتشاور الوثيق مع الحكومة المؤقتة في بغداد، وتلبية لدعوة هذا المجلس.

وليس المهم الآن أن نذكر بتاريخ التفاعل بين الأمم المتحدة والناتو، منذ بداية التعاون في البوسنة والهرسك وحتى أفغانستان. ولكن هذا السجل الجيد قد تم تأسيسه، وعلينا أن ننظر الآن إلى المستقبل وإمكانيات القيام بالمزيد من التعاون. وأود أن أذكر ثلاثة مجالات يمكننا القيام بالتعاون فيها.

أولاً، ينبغي للناتو والأمم المتحدة السعي إلى توسيع مجالات الحوار. ونحن نقوم الآن بشكل منتظم بإجراء الحوار مع الأمانة العامة الممثلة بكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، ونبغي لنا أن نستمر في ذلك. ويتركز الحوار الحالي بطبيعة الحال على دعم عمليات حفظ السلام. ولكن، كما ظهر في أفغانستان، هناك علاقة بين ما نسميها الدول الفاشلة والإرهاب. وندرك جميعاً، أنه لكي تكون مكافحة الإرهاب فعالة، لا بد للرد من أن يكون

إن قرنا الجديد لا تنقصه التحديات، وقد اعترفت بهذه التحديات، في إطار الأمم المتحدة، جميع المنظمات الممثلة في مناقشة اليوم، وهي تحاول أن تتصدى لها. وتوفر العولمة في هذا القرن الفرصة لمجتمعنا لكي تصبح أكثر استقلالية، ومبتكرة ومزدهرة، ولكنها تجعلها أيضاً أكثر ضعفاً. إن الانتشار السريع للتكنولوجيا والمعلومات يعمل على إيجاد وسائل إنتاج جديدة تماماً وإتاحتها لأناس كثيرين، ولكنه يجلب أيضاً شبح الخوف من وجود المزيد من الدول التي تطور أسلحة دمار شامل ومن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأكثر من أي مكان آخر في العالم، ندرك أيضاً في هذه المدينة التحدي المتمثل في الإرهاب والخطر الذي يمثله بالنسبة لنا جميعاً. وتواجهنا الصراعات الإقليمية باختيار صعب بين اللامبالاة المكلفة والمشاركة. إن اتساع وتنوع هذه التحديات يمكن مواجهتهما إلا عندما نعتمد مفهوماً أميناً واسعاً - هذا المفهوم، كما يقول الكثيرون، يتعدى المسائل العسكرية ويشتمل على عناصر سياسية واقتصادية واجتماعية. وبهذا المفهوم الواسع فحسب، يمكننا أن نتعدى مرحلة التعامل مع مجرد الأعراض.

ويتطلب وضع هذا النهج الواسع للأمن موضع التنفيذ تعاون جميع المؤسسات الرئيسية - العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وعلى مدى العقد الماضي، نشأ ذلك التعاون، بما في ذلك بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وبعد مرور أربعة عقود على المسافة المحترمة الفاصلة بينهما، قطعت المؤسسات كلتاها طريقاً طويلاً، ليس في صياغة الأهداف المشتركة فحسب، بل أيضاً والأهم، في متابعتها معاً. وفي الواقع، فإنه منذ انتهاء الحرب الباردة لا يزال التكافل بين منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة ينمو باتساق.

معلومات دورية عن أنشطتنا إلى الأمين العام ومجلس الأمن. وتحقيقا لذلك المهدف لدينا ترتيبات اتصال هنا في الأمم المتحدة، وقد أثبتت جدواها. وأرضية تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة قد تم إعدادها، والسجل الطويل للتعاون بين الأمم المتحدة والنااتو في دعم التدريب والتمارين التربوية قد أكدت قيمة تعميق الحوار للمحافظة على شفافية جهودنا.

ولكن علينا أن ننظر في البدائل المطلوبة من أجل مواصلة السير قدما. ومما يسعدني أن فريقا من الأمم المتحدة زار النااتو مؤخرا للاطلاع على خطط المنظمة لدعم عمليات حفظ السلام وإمكانية قيام النااتو بتقديم مساعدات إضافية إلى الأمم المتحدة في هذا المجال. ومع أن هذا التعاون قد لا يرقى إلى حد العلاقة الهيكلية إلا أنه يبشر بالخير بالنسبة للمحادثات المستقبلية بين المنظميتين بشأن التعاون العملي والحرر من القيود.

ذلك ينقلني إلى نقطتي الثالثة: الحاجة إلى نهج عملي مرن للتعاون الإقليمي. وبصرف النظر عن بعض أوجه التشابه، فإن كل أزمة - كما ذكر كثيرون هنا - لها خصائصها. ومن ثم، ليس من المفيد السعي إلى استراتيجيات أو أنماط قابلة للتطبيق على نطاق عالمي. وبالفعل، وفقا لتجربة منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بالأزمات الإقليمية، من المفيد أن نكون ابتكاريين بشكل أكبر. وسوف أذكر هنا مجرد قرارات المنظمة بتعيين ممثلين سياسيين، الممثلين الخاصين للأمين العام، أولا في جنوب صربيا، وبعد ذلك في مقدونيا وأخيرا في أفغانستان. في بداية الأمر، ربما كان أعضاء المنظمة متشككين حيال ذلك الجهد، لكنه أصبح طابعا لا شراكتنا في التعامل مع عمليات دعم السلام. وهو يبين أننا، في الحقيقة، يجب أن نكون مرنين في إدارة هذه الحالات.

شاملا ومتعدد الجوانب، ويتطلب ذلك مواصلة التعاون بين المنظمات الدولية.

إن لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب لها دور هام في هذا المجال، وترحب النااتو بتعزيز تلك الهيئة مؤخرا من خلال إنشاء مديرية تنفيذية لها. ونعتبر أن مسألة الإرهاب، وكذلك خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، من الجدير إضافتها إلى برنامج مناقشاتنا الاعتيادية والمكثفة على النحو الذي أشار إليه الأمين العام.

وثمة مكان لإدخال بعض التحسينات في إطار تعاوننا المتواصل في عمليات حفظ السلام. وقد أثبتت النااتو قدرتها على العمل خارج حدود أوروبا، كما ورد في البيان الختامي لمؤتمر قمنا الأخير، في أي مكان تبرز فيه الأخطار والأزمات والتحديات. وأكد الأمين العام كوفي عنان في خطابه أمام النااتو والبرلمانيين في آذار/مارس الماضي أنه يستطيع تصور النااتو تؤدي دورا في أفريقيا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن غير المرشح أن تتم مناقشة مثل هذا الدور، ولكن عرضنا الأخير لمساعدة العراق يبين أن الأمم المتحدة والنااتو في حاجة إلى الاستعداد للقيام بتعاون محتمل في مناطق غير أوروبا ووسط آسيا. وفي هذا السياق أذكر أيضا بالقرار الذي اتخذته مؤتمر قمة النااتو مؤخرا في اسطنبول لتطوير التعاون مع شركاء الحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبدء حوار مع بلدان أخرى على نطاق أوسع في الشرق الأوسط.

ثانيا، علينا أن نفكر في إمكانية إقامة علاقة أكثر هيكلية بين النااتو والأمم المتحدة. وفي إطار التعاون الذي حققناه حتى الآن في البلقان وأفغانستان، كان التعاون في الميدان جيدا بشكل خاص، وقمنا بتطوير أساليب تعاون جديدة مع ممثلي الأمم المتحدة في سرايفو وكابول ومناطق أخرى. وهذا التعاون يجب أن يستمر. ونقوم كذلك بتقديم

السيد شودي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نحن مسرورون جدا إذ نراكم، سيدي، تترأسون هذا الاجتماع البالغ الأهمية. إنه يأتي في أعقاب مبادرة بالغة الأهمية اتخذتها بشأن هذه المسألة الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن في نيسان/أبريل من العام الماضي. ونحن نرحب بإسهام الأمين العام وإسهام ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

يحدد ميثاق الأمم المتحدة الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين. ويعترف الميثاق بدورها في تسوية النزاعات المحلية بالطرق السلمية، ويضع معايير لمشاركة الترتيبات الإقليمية في إجراءات الإنفاذ تحت سلطة مجلس الأمن وحده.

وبالفعل، فإن المنظمات الإقليمية لا تزال تقوم بدور هام في تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين. فمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما فتئت تعزز بناء الثقة في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي - الذي استمعنا من ممثلها توا - لا تزال قوة كبرى من أجل الاستقرار، وبالمثل، فإن الاتحاد الأفريقي لا يزال يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلام الإقليمي، وعلى وجه الخصوص في بوروندي، ومؤخرا، في دارفور، في السودان. وبالمثل، لا تزال اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقوم بدور هام لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ومنظمة الدول الأمريكية دور مماثل في الأمريكتين.

والترتيبات الإقليمية يمكن أن تكون لها صور مختلفة وأشكال متنوعة. ففي المنطقة الآسيوية، يعمل عدد من الترتيبات دون الإقليمية لتعزيز السلم والاستقرار كل في منطقة دون إقليمية بعينها. ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ليس لها بنية أمنية، لكن لها محفل إقليمي لمناقشة المسائل الأمنية. وترتيبات مماثلة، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، تسهم إسهاما قيما في تعزيز الاستقرار، كل في منطقة دون إقليمية

أكرر القول إن مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين تتطلب نهجا يتمثل في تعدد المؤسسات، أي مؤسسات حقيقية. وفي أوروبا، عناصر تلك المؤسسات قائمة فعلا مع منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتلك المنظمات، عندما تعمل معا، يمكنها أن تضع نهجا متميزا، وأن توفر أيضا قدراتها المختلفة، من أجل توفير أمن أعظم. وهي، معا، توفر الفرصة لتوفير نوعية جديدة من الأمن في أوروبا وخارجها. وتعاونها يجب أن يتسع نطاقه، ونحن نوسع تعاوننا مع الأمم المتحدة. وتجربتنا في أوروبا فريدة من نوعها؛ ولا يمكن تطبيقها بالجملة في أماكن أخرى، لكنها يمكن أن تحدث أثرا ويكون لها نفوذ إيجابي في أماكن أخرى أيضا.

ومنظمة حلف شمال الأطلسي، من جانبها، تريد أن تنخرط في الحالات التي يمكن أن تقدم فيها إسهاما إضافيا. ويمكن أن تكون نموذجا لكيفية تعاون المؤسسات المختلفة، ويمكنها بهذا أن تولد قوة الدفع السياسية الإيجابية التي يعبر عنها هذا الاجتماع. ومرة أخرى، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر حكومتكم على عقده. وبينما نتطلع إلى الذكرى السنوية الستين لوضع ميثاق الأمم المتحدة، فإن تلك خطوة مشجعة هامة إلى المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سيمونز على إسهامه. ونحن نتطلع أيضا إلى رؤية نهج أكثر تنظيما في المستقبل مع تلك المنظمة الهامة، التي تضطلع بدور أعظم في بنية الأمن العالمي. وأود أيضا أن أشكر السيد سيمونز على إسهامه فيما يتعلق بتهديد أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالفعل، فإن تلك تحديات يجب أن نواجهها معا. وبالإضافة إلى هذا، أشكره على إسهامه فيما يتعلق بالأمين العام.

الإقليمي - وإنما يسمح فقط بالعمل الجماعي مع الموافقة الصريحة لمجلس الأمن أو، إذا لم يتمكن المجلس من التصرف، بموافقة الجمعية العامة.

ولا بد أن تكون مشاركة الترتيبات الإقليمية في صون السلام والأمن المحليين في المناطق ذات الصلة مشاركة نزيهة. ويجب أن يكون الغرض هو تيسير السلام، وليس تعزيز جدول أعمال أي قوة إقليمية. ولو وجد مثل ذلك الترتيب الإقليمي في جنوب غرب آسيا، لاضطلع بدور مفيد في تحقيق الاستقرار في أفغانستان والعراق ولكان تجنب الاعتماد على تدخل قوات من دول بعيدة.

وعلمتنا تجربة حالات الصراع المختلفة أن تحقيق الاستقرار لا يعني فقط وقف أعمال القتال أو توطيد السلام. بل يشمل أيضا منع نشوب الصراع ومعالجة الأسباب الجذرية وبناء السلام المستدام في حالات الصراع. وتحقيق الاستقرار مهمة معقدة تجمع بين الأولويتين الرئيسيتين للأمم المتحدة، وهما السلام والتنمية. وهو يشمل أنشطة تتراوح من نزع السلاح والتسريح والتعمير إلى التنمية المؤسسية وإعادة البناء الاقتصادي وإعادة التأهيل.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد الأمم المتحدة بالاضطلاع بدور تكميلي ومساند بشكل متبادل في تعزيز بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ليس سياسيا فحسب، بل اقتصاديا أيضا. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدور هام في ذلك الصدد في البلقان وفي أماكن أخرى. وفي وسع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أن تضطلع بدور كبير، بالرغم من أنه دور غير مباشر، وذلك بتعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي في جنوب آسيا.

وهناك مطلب بأن تكرر الأمم المتحدة مزيدا من الاهتمام والموارد لتعزيز التعاون مع الترتيبات الإقليمية في المجالين السياسي والاقتصادي من أجل النهوض بأهدافها

بعينها. وفي شبه قارتنا، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي تجتمع حاليا على مستوى مجلس الوزراء في إسلام آباد، هي في الوقت الحاضر محفل اقتصادي تضطلع بدور هام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن تسهم، جنبا إلى جنب مع إسهامها في التنمية الاجتماعية، في السلم والاستقرار.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي، التي تضم سبعة وخمسين عضوا، تشمل أربع قارات وتمثل ربع أعضاء الأمم المتحدة. واضطلعت منظمة المؤتمر الإسلامي بدور هام في التعامل مع العديد من الصراعات والأزمات - على سبيل المثال، في تيسير إنهاء الاحتلال الأجنبي لأفغانستان؛ وفي الوساطة في الصراع بين العراق وإيران؛ وفي إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك؛ وفي دعم جهود السلام في مختلف أجزاء العالم، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية للزراع في جامو وكشمير. وفي وسع منظمة المؤتمر الإسلامي أن تضطلع بدور حيوي في تشجيع التوصل إلى تسويات لبعض البنود الرئيسية في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك فلسطين والشرق الأوسط وأفغانستان والعراق والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي مؤتمر قمتهما الأخير الذي عقد في كوالالمبور، بدأت منظمة المؤتمر الإسلامي عملية للإصلاح الداخلي والتنشيط بغية تعزيز فعاليتها وكفاءتها.

وما فتئت الترتيبات الإقليمية تشارك في عمليات تحقيق الاستقرار في إطار ولاية مجلس الأمن. وشملت تلك الترتيبات قوة تحقيق الاستقرار وقوة كوسوفو في البلقان، ومؤخرا القوات المتعددة الجنسيات في غرب أفريقيا وهاييتي. وفي وسع الترتيبات الإقليمية اتخاذ إجراء إرغامي، فإن من الواضح من أحكام المادة ٥٤ من الميثاق أنه لا يجوز اتخاذ إجراء إرغامي من خلال الوكالات الإقليمية دون موافقة مجلس الأمن. ولا يسمح الميثاق بالنهج الانفرادي الوطني أو

والمسائل المتعلقة بالتفويض والمزايا النسبية التي طرحت في الورقة غير الرسمية ينبغي أن تكون ذات صلة بمراحل الصراع. وفي منع نشوب الصراع، ينبغي أولاً أن يستنفذ النهج الإقليمي، بسبب الاعتبارات الجيوسياسية الهامة. ومع ذلك، ينبغي أن ترصد الأمم المتحدة التطورات حتى خلال تلك المرحلة وينبغي أن تثبت عما إذا كانت هناك عوائق أمام النهج الإقليمي، وخاصة إذا كان الصراع يخص بلداً محدداً ويحدث آثاراً إنسانية خطيرة.

وفي تسوية الصراعات، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مستعدة لتقديم تعاونها في تسوية المنازعات من خلال الوسائل السلمية، إضافة إلى استخدام الآليات الإقليمية القائمة لتسوية النزاعات، حينما تطلب ذلك المنظمة الإقليمية المعنية. ويتولى مجلس الأمن سلطة قاصرة عليه حينما تفشل جميع الوسائل السلمية لتسوية الصراعات. وينبغي أن تكون تدابير فترة ما بعد انتهاء الصراع مفتوحة وتشاركية، وأن تكون الأمم المتحدة منسقة لجميع الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وتجسد المنظمات الإقليمية القواعد الإقليمية. وأبسط طريقة لإدراك الصلة بين المصالح الاقتصادية والمصالح الأمنية لمنظمة إقليمية هي دراسة ميثاقها أو - في حالة عدم وجود مثل تلك الوثيقة - الصكوك المنشئة للمجموعة الإقليمية. وقد نشأت المنظمات الإقليمية من تطورات إقليمية معينة، كما هو مبين في ديباجات الميثاق أو الصكوك الإقليمية.

وتبادل المعلومات المتصلة بصون السلام والأمن على المستوى الإقليمي ليس مطلوباً بموجب المادة ٥٤ من الميثاق فحسب، بل ينبغي أن يكون أساس الإطار الملائم للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي ذلك الصدد، يستحق الأمين العام إشادتنا على تنظيمه لحمسة اجتماعات

المشتركة المتمثلة في توطيد السلام والأمن والاستقرار والتقدم والازدهار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على اقتراحاته وعلى استعراضه العام الجدير جداً بالاهتمام لما تسهم به المنظمات الإقليمية الكبرى في تحقيق أهدافنا المشتركة. وفي الواقع أن مسؤوليتنا المشتركة هي أن نستخدم الآليات القائمة استخداماً تاماً وأن نسعى فعلاً إلى تحقيق مزيد من التلاحم بين إجراءاتها.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نتشرف، سيدي رئيس الوزراء، بوجودكم هنا اليوم في رئاسة هذه الجلسة. وهذا يؤكد على أهمية موضوع مناقشتنا.

والفلبين، بوصفها عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تؤيد البيان الذي أدلت به لاو بالنيابة عن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا محددة فيه الجهود الإقليمية الرامية إلى إنشاء الجماعة الأمنية للرابطة في عام ٢٠٠٢، وأنشطة المنتدى الإقليمي للرابطة في تعزيز الحوار والتعاون السياسيين والأمنيين، فضلاً عن بناء الثقة، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

والإجراءات المحلية الخاصة برابطة أمم جنوب شرق آسيا في صون السلام الإقليمي معروفة جيداً. وتمثل هذه الإجراءات في إدارة الرابطة للنزاعات في بحر الصين الجنوبي والإجراءات الإقليمية التي اتخذتها بالتعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بكمبوديا وتيمور الشرقية. وصباح هذا اليوم ذكر ممثل الصين أيضاً "عملية رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ثلاثة" وحوار الرابطة للتعاون.

ويقتضي التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين إطاراً ينفذ في داخله هذا التعاون. ويتعين إيضاح بعض المسائل في تطوير إطار التعاون هذا.

مواقفته على نشر حفظة السلام الإقليميين. وبالرغم من أن الأمم المتحدة تمارس القيادة والسيطرة الشاملتين على حفظة السلام الإقليميين، فإن الانتقال إلى بعثة دولية موسعة ينبغي ألا يخطط مع القادة العسكريين الإقليميين وحدهم، ولكن أيضا مع الهيئات السياسية للمنظمات الإقليمية المعنية.

ويشكل رصد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية عنصرا أساسيا لعملية التخطيط وينبغي أن يصمم لتقرير ما إذا كانت الأهداف المحددة مسبقا قد تحققت أو لم تتحقق. ومن النتائج المرصودة، ينبغي بذل كل الجهود لإبراز أفضل الممارسات والدروس المستفادة لاستخدامها كمرجع وللتوجيه في المستقبل. وينبغي للرصد أن يتضمن عملا إشرافيا كي لا يصير لزاما وضع آلية للإشراف يمكن أن تترتب عليها آثار في الميزانية.

والبيان الرئاسي الذي سيصدر في نهاية المناقشة سيكون نقطة انطلاق للقيام مبكرا باعتماد إطار للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مع مراعاة توصيات أعضاء المجلس وممثلي المنظمات الإقليمية في المناقشة الجارية اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكذلك بين المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية ينبغي أن يلقي مزيدا من التشجيع. ورومانيا تلتزم جديا بمواصلة هذه المناقشة الهامة، التي بدأت مع أصدقائنا المكسيكيين في الماضي وستستمر مع أعضاء المجلس الآخرين في السنوات المقبلة. وإنني أشعر بتشجيع شديد نتيجة بيان ممثل الفلبين.

أدعو الآن نائب الأمين التنفيذي لرابطة الدول المستقلة، سعادة السيد ديمتري بولاكوف، إلى أخذ الكلمة.

السيد بولاكوف (تكلم بالروسية): أولا، اسمحوا لي أن أشكر الذين قاموا بتنظيم المناقشة الجارية اليوم. نحن نعتقد

رفيعة المستوى مع رؤساء المنظمات الإقليمية وعلى إبلاغه المجلس بنتائج الاجتماعات. وتلك الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين ينبغي أن تنظم، بوضع أحكام لطرائق تبادل المعلومات فيما بين الدورات بغية اضطلاع الأمم المتحدة على التطورات التي تحصل في المنطقة.

وينبغي تشجيع التعاون بين المنظمات الإقليمية ذاتها. وهناك خياران لتحقيق تلك الغاية. الخيار الأول هو الاجتماعات الرفيعة المستوى مع المنظمات الإقليمية التي ينظمها الأمين العام، والتي ينبغي أن يدرج فيها بند لجدول الأعمال بشأن ذلك الموضوع. والخيار الثاني هو تنظيم اجتماعات ثنائية بين منظمين إقليميين مهتمين على هامش تلك الاجتماعات الرفيعة المستوى أو على هامش جزء المناقشة الرفيعة المستوى لكل دورة من دورات الجمعية العامة. وقد طورت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقليدا لعقد اجتماع على المستوى الوزاري مع المنظمات الإقليمية النظيرة على هامش المناقشة الرفيعة المستوى التي تجري في الجمعية العامة.

إن إدراك الأسباب الجذرية للصراع أمر أساسي في صياغة استراتيجيات مناسبة لتحقيق الاستقرار. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا تقتصر المشاورات على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية. وكما تبين من تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ثبت أن من المفيد وجود مسار مواز يضطلع به القطاع الأكاديمي للمجتمع المدني أو مراكز الفكر والبحوث الإقليمية. فقيمتها المضافة تشكل بناء للثقة، إذ أن الأطراف المتورطة بشكل لصيق في الصراع - المحتمل أو الفعلي - تشارك في العملية.

وفيما يتعلق بمسألة الانتقال من بعثات حفظ السلام الإقليمية إلى البعثات المتعددة الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة، فإن الملكية الإقليمية تنتهي حينما يصدر المجلس

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن جميع الصراعات المسلحة الدائرة في أراضي دول الرابطة بلغت مرحلة الحوار السياسي والبحث عن تسويات وحلول.

ولا بد من ذكر مثال بارز بصورة خاصة - ولكنه للأسف لا يشكل صفة مميزة من صفات نهاية القرن العشرين - على التفاعل بين الأمم المتحدة والدول المهتمة والرابطة في تسوية الصراع الدموي في طاجيكستان. وأود أن أذكر بأنه كان قد تم التوصل إلى تسوية كاملة للصراع في طاجيكستان عام ٢٠٠٠، فجرى حل قوات حفظ السلام التابعة للرابطة وأوقفت بعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان أنشطتها بعدما أدت دورا بارزا في ذلك البلد في تسوية الصراع الطاجيكي. وفي الوقت الراهن، يجري تنفيذ المرحلة المقبلة من بناء السلام بعد الصراع، وتجري الرابطة اتصالات عمل مع الأمم المتحدة وممثليها في طاجيكستان.

لقد ذكر عدة مشاركين في مناقشة اليوم بحق أن الاستقرار ليس حالة تقتصر على فترة ما بعد الصراع. فعمليات تثبيت الاستقرار تشمل مجالا واسعا من الأنشطة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، والجريمة، وتجارة المخدرات، وتدفق الأموال بصورة غير قانونية، وعناصر عديدة أخرى. وفي العديد من هذه المجالات، تعمل دول الرابطة بنجاح على إقامة تعاون في ما بينها. ولقد اتخذنا على وجه الخصوص خطوات محددة لتنمية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٢، وفي اجتماع مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، تم تقديم تقرير من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو مارييا كوستا. وقد نوه رؤساء بلدان الرابطة بالتجربة الإيجابية للتفاعل بين الرابطة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، واقترحوا استمرارها.

أن المناقشة تتصف بأكبر قدر من الأهمية والمكانة حيث أنها ترمي، قبل كل شيء، إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في عمليات الاستقرار وفي تنظيم التفاعل مع المنظمات الإقليمية. ولا يسعني إلا أن أذكر بضع نقاط.

إن رابطة الدول المستقلة، بوصفها منظمة إقليمية، تتخذ خطوات ملموسة لتسوية الصراعات القائمة في أراضي دول الرابطة. وتجري تلك الأنشطة على أساس واضح وشامل قوامه القانون، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وذلك الميثاق، بالنسبة إلينا، هو أساس التفاعل وتقسيم العمل بين الأمم المتحدة ومنظماتنا الإقليمية. والأساس القانوني لتسوية الصراعات ضمن إطار رابطة الدول المستقلة يتضمن أيضا ميثاق منظمتنا، ولدى الرابطة وثيقة أخرى ذات صلة ألا وهي الوثيقة التي اعتمدها قادة بلداننا في عام ١٩٩٦ وقوامها فكرة منع الصراعات وتسويتها في أراضي الدول الأعضاء في الرابطة.

وإطار تلك الفكرة يتعلق بالتجربة المؤسفة التي مررنا بها في الرابطة إزاء منع الصراعات وتسويتها - مثلما يعرفه جيدا المشاركون في هذه المناقشة - عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وقيام دول مستقلة جديدة مكانه. وخلال عملية إنشاء تلك الدول وتطورها، حدثت صراعات كانت كامنة في طابعها لفترة طويلة، ومن ثم أصبحت مواجهات مسلحة. وقد ظهر ذلك جليا في جمهوريات طاجيكستان وجورجيا، ومولدوفا، وفي الصراع بين أرمينيا وأذربيجان في ناغورني - كاراباخ.

ويجري الآن إنشاء نظام لمنع الصراعات وتسويتها، وبناء السلام بعد الصراع، وتعزيز عمليات تثبيت الاستقرار في رابطة الدول المستقلة. ومع ذلك، ومن خلال الجهود التي تبذلها بلدان الرابطة - وفي مقدمتها الاتحاد الروسي - والتفاعل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومساعدتها،

على البشرية جمعاء. وهما يتركان أيضا أثرا كبيرا على التسبب في حالات الصراع واستمرارها في مختلف المناطق ويعيقان جهود تثبيت الاستقرار. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراء مشترك لتحديد بؤر إنتاج المخدرات وإغلاق قنوات تصنيع المخدرات والاتجار بها. ويمكن للأمم المتحدة أن توفر مساعدة مالية فعالة ودعمًا للمنظمات الإقليمية بغية تنسيق جهودها في تلك الحملة.

ومن المفيد للغاية أيضا عقد حلقات دراسية ومؤتمرات برعاية الأمم المتحدة، لا يحضرها موظفون رفيعو المستوى فحسب، بل ويحضرها اختصاصيون أيضا معنيون مباشرة بمسألة حفظ السلام وبناء السلام.

لقد استمعت بعناية وباهتمام كبير لبيانات زملاء من منظمات إقليمية أخرى. ويسعني القول إن ذلك بالنسبة إلي هو تبادل فريد للخبرات، ويشكل في حد ذاته نتيجة إيجابية بصورة عامة من المناقشة الجارية اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رابطة الدول المستقلة على إشارته إلى البعد الحاسم جدا والخاص بالصراعات الإقليمية والعلاقة بين تلك الصراعات والتهديدات والأخطار الجديدة التي يتعرض لها السلام الإقليمي، بما في ذلك المخدرات والجريمة المنظمة، والاتجار بالأشخاص. ونحن أيضا نشاطره تلك الشواغل.

السيد دي بالاسيو إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئاسة رومانيا لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة العامة. وأود أن أشكر بصفة خاصة رئيس الوزراء وأنتم، سيدي الوزير، على وجودكم معنا اليوم. ونحن نعتقد أن إجراء هذه المناقشة يأتي في وقت مناسب جدا، حيث مر عام على عقد جلسة مماثلة خلال رئاسة المكسيك، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

واسمحوا لي من ثم أن أتقدم ببضعة اقتراحات لتعزيز التفاعل ومنع الصراع وبناء السلام بعد الصراع. ومنلما ذكرت بالفعل، وضعت الرابطة وثيقة فكرة تسوية الصراعات الدائرة في أراضي أعضاء الرابطة وفي ما بينهم. ونحن ندرك أن بعض المنظمات الدولية الأخرى أعدت وثائق من هذا القبيل وهي عاكفة على تنفيذها. وأعتقد أنه من المفيد إجراء تحليل مقارنة لهذه الوثائق برعاية الأمم المتحدة كي يتسنى للمنظمات الإقليمية أن تتبادل الخبرات، وربما تحسين الأساس القانوني لهذه الأنشطة.

وفيما يتعلق بالتفاعل بين الرابطة والأمم المتحدة، أود أن أتقدم باقتراح يتصل بجهود حفظ السلام الجارية في أراضي دول الرابطة. ففي حين ينبغي الإبقاء، بطبيعة الحال، على عناصر دولية ضمن بعثات الأمم المتحدة في مناطق الصراع في دول الرابطة، نرى أن تلك البعثات ينبغي أن تمنح دورا كبيرا لأفراد من دول الرابطة وأن تتشكل منهم إلى حد كبير، على ألا يكونوا مشاركين في الصراعات أو جيرانا لأطراف فيها. وبهذا يمكننا أن نستفيد من آليات وخبرات الرابطة بغية تجنب إنشاء بعثات موازية أو بذل جهود مزدوجة. والقيام بذلك أمر ممتاز.

ونعتقد أن المهم جدا للأمم المتحدة، على الأقل جزئيا، أن توفر الدعم المادي والمالي لعمليات حفظ السلام في تلك المناطق التي تجري فيها عمليات في إطار ميثاق الأمم المتحدة على أيدي قوات تابعة لمنظمات إقليمية. وذلك يؤثر تأثيرا خاصا على رابطة الدول المستقلة حيث أن الموارد المالية والمادية لعمليات حفظ السلام تقع بالفعل على عاتق بلد واحد هو الاتحاد الروسي، حيث أن الدول الأخرى في الرابطة لا يسعها توفير الأموال لأنشطة حفظ السلام.

وليس من قبيل الصدفة أنني أثرت مسألة المخدرات، إذ أن تجارة المخدرات وإدمان المخدرات يشكلان خطرا

الاقتراح الأول هو تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، وكذلك العلاقات بين المنظمات أنفسها.

ويدعو الاقتراح الثاني إلى إجراء حوار منتظم بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، بهدف ضمان تكامل الإجراءات المتخذة على مختلف الصُّعد مع الحفاظ في الوقت ذاته على صدارة مجلس الأمن.

ثالثاً، توجد حاجة إلى زيادة وتحسين تبادل المعلومات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية لجعله أكثر انتظاماً وديناميكية، وكذلك إلى النظر في طرائق أخرى ممكنة لهذه التبادلات.

ويدعو الاقتراح الرابع إلى التفكير في الإسهامات التي يمكن للأمم المتحدة والدول الأعضاء تقديمها في تطوير قدرات المنظمات الإقليمية على التصدي للتهديدات في مناطقها. وكما قيل، فإن الاتحاد الأوروبي يبذل جهداً خاصاً في هذا الصدد، ونحن نحث الدول الأخرى الأعضاء على أن تحذو حذوه.

وتتعلق التوصية الخامسة بإمكانية وضع معايير عامة، مع المنظمات الإقليمية، بالنسبة لأفضل طريقة تستطيع بها الإسهام في عمل مجلس الأمن. وينبغي أن نسلم بأنه ما زالت هناك حاجة إلى المزيد من العمل المفصل في هذا المجال.

أخيراً، قيل إنه ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تدخل مع المنظمات الإقليمية في حوار مبني على أساس لبحث السبل التي يمكن بها استكمال القدرات التقليدية لمجلس الأمن بموارد تلك المنظمات.

ونحن نوافق تماماً على جدارة تلك التوصيات. ولكن نود بصفة خاصة أن نشدد على أنه ينبغي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تحكمه على الأقل ثلاثة اعتبارات رئيسية.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به السيد بيتر فايت بالنياية عن السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. فلقد عبر ذلك البيان بوضوح عن الرؤية الأوروبية المتعلقة بالدور الذي يقوم به الاتحاد في مناقشة اليوم.

هناك توافق في الآراء في صفوف المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار. ولقد تأكد ذلك مجدداً في مناقشة اليوم. ووجود ممثلين هامين وكبار لمنظمات عديدة هنا اليوم هو شاهد على ذلك. ومن الواضح أن الإطار الأمني الذي حُطط له عند وضع مشروع الميثاق كان جديداً ومختلفاً، ولكن ينبغي تكييف المنظمة وعملها وفقاً للتحديات الجديدة.

ولم تعد التهديدات الرئيسية الحالية للسلام والأمن الدوليين تنبع من الصراعات بين الدول فحسب؛ بل هي أيضاً نتاج انتشار الصراعات الداخلية، ووجود ما يسمى الدول الفاشلة، والإرهاب، والشبكات الدولية للجريمة المنظمة، والتدهور البيئي. وكثير من تلك التهديدات هي تحديات جديدة للمجتمع الدولي، الذي يجب بالتالي أن يكون تصديه لها مبتكراً مع الامتثال للقانون الدولي. ونعتقد أنه في إطار هذا الابتكار تدور هذه المناقشة بشأن دور التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ونحن نعتقد أن التعاون في إطار الفصل الثامن من الميثاق يحمل في طياته إمكانيات هائلة. ورغم أن بعض تلك الإمكانيات استُكشفت من قبل وأفرزت نتائج عملية، لكننا نعتقد أنه ينبغي الاستمرار في توسيعها. ونعتقد أن التوصيات التي قُدمت حتى الآن بشكل مشترك وتدعو إلى المضي في ذلك الطريق تشمل المقترحات العامة التالية.

والانتشار السريعين. وتوجد أيضا حالة كوسوفو التي تضمن فيها الأمن منظمة حلف شمال الأطلسي بينما يتولى فيها مهام بناء السلام الأخرى الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة - وهي نموذج فريد لتقسيم العمل. وهناك حالة أفغانستان التي تكمل فيها أيضا مسؤولية منظمة حلف شمال الأطلسي عن حفظ الأمن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في جهود بناء السلام.

وفي عدد من الصراعات الأفريقية جاء وجود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل خاص ليسهم بالخبرة والمعرفة الميدانيتين لمن يعرفون ذلك الميدان ويفهمون أفضل من أي أحد آخر مطالب السكان المحليين، وبالتالي فهم يكملون عمل الأمم المتحدة في ممارسة القيادة السياسية اللازمة للإبقاء على عملية المفاوضات في مسارها السليم، وفيما يتعلق بنشر بعثات حفظ السلام على حد سواء.

أخيرا، ينبغي أن نذكر أيضا حالة البوسنة والهرسك التي ما فتئت منظمة حلف شمال الأطلسي - ثم تبعها بعد ذلك بقليل، كما أشير اليوم، الاتحاد الأوروبي - تنفذ فيها الولاية المعتمدة من المجلس، في عرض لتعددية الأطراف الفعالة وبأقصى درجات التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.

والاعتبار الثالث والأخير الذي نود التشديد عليه هو أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي تكييفه مع الظروف المعينة لكل حالة. فليست هناك منظمتان إقليميتان متماثلتان ولا صراعات إقليميان متماثلتان. ولذلك ليس مجديا أن نعتمد نمودجا موحدا للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبدلا من ذلك، ينبغي إقامته حسب الاحتياجات الخاصة لكل حالة مع الاستفادة من القيمة المضافة لكل منظمة. وفي بعض الأحيان، سيكون

الاعتبار الأول هو إعادة التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين تبقى في أيدي هذا المجلس. وبالتالي يمكن للتعاون مع المنظمات الدولية أن يسهل تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

ويتعلق الاعتبار الثاني بتطبيق مبدأ التكامل. وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من الميزات النسبية التي يمكن للمنظمات الإقليمية بلا شك أن توفرها - على سبيل المثال فيما يتعلق بالتدخل ميدانيا على نحو أسرع وتلقي المعلومات بصورة أفضل. ويمكن حتى للمرء أن يقول إن المنظمات الإقليمية تستطيع غالبا العمل بوصفها أعين الأمم المتحدة في الميدان، كما أن قربها الوثيق من الجماعات السكانية المتضررة يمكن أن يشجع على تزايد الشعور بالملكية بين تلك الجماعات. ولكن ليس المقصود أن تفقد الأمم المتحدة اهتمامها بصراع معين. ومن أجل الوصول بالموارد إلى الحد الأمثل وزيادة مرونة استجابة المجتمع الدولي، ينبغي بالأحرى لتلك المشاركة أن تتم عبر منظمة إقليمية معينة وبدعم من أية أطراف فاعلة وقادرة على الإسهام في العمل الرامي إلى تحقيق الاستقرار.

ونحن نؤمن بالتكامل أكثر من التفريع. وليست الفكرة هي أن الأمم المتحدة لا تستطيع أو لا ينبغي لها التدخل في حالة معينة، ومن ثم ينبغي لمنظمة إقليمية ما أن تتدخل. بل يمكن بالأحرى القول إن تحليلا للظروف المحيطة بأي صراع أو تهديد معين قد يجعل من المستصوب أن تتدخل منظمة إقليمية معينة بدلا من الأمم المتحدة أو أن تدعمها فيه.

وهناك أمثلة حديثة لدعم هذا القول. وهي تشمل عملية ارتيميس التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتم ذكرها بالفعل، والتي مكنت الأمم المتحدة من الاستفادة من قدرة منظمة إقليمية على رد الفعل

خلال هذه الوحدات، لا يمكننا زيادة تيسير تبادل المعلومات المفيدة فحسب، ولكن توجد أيضا إمكانية تشاطر الخبرات والدروس المستفادة من الماضي.

وفي ختام بياني، أود أن أركز على فائدة تيسير تنسيق الأنشطة في الميدان والاستفادة من قدرات المنظمات الإقليمية على النشر السريع في الميدان والمعرفة الأفضل بالحقائق المحلية. ولتحقيق تلك الغاية، قد يكون من المفيد توسيع مجال هذه الاتصالات لتشمل أنشطة التدريب لنتمكن تدريجيا من التحرك صوب توحيد تدريب الموظفين المشاركين. بمختلف الصفات على أرض الواقع والتمكن من تحقيق فعالية مزايا العمل المنسق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي ذلك الصدد، ينبغي بذل قدر أكبر من الجهد في الحالات المعينة من أجل زيادة قدرات المنظمات الإقليمية التي تحتاج إلى ذلك. وما لم يحدث هذا، فإن افتقار بعض المنظمات إلى الموارد سيجعل من الصعب على الأمم المتحدة أن تعتمد عليها في السعي إلى تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على إسهامه الغني والمركز. وأرحب باقتراحه بشأن إجراء حوار منظم وموضوعي وتبادل المعلومات ذات الأهمية الخاصة بين الأطراف ذات الصلة، والتكامل، وإتاحة ممارسة السلطة السياسية على المستويات الدنيا والتخلي عن الجمود. وأعتقد أنه من الصحيح التأكيد على الحاجة إلى السعي إلى التوصل إلى حل مرن ومخصص لكل صراع.

والآن يسرني عظيم السرور أن أعطي الكلمة لصديق عزيز، هو الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد سولومون باسي، وزير خارجية بلغاريا، البلد الصديق الجاور لرومانيا. وأنا سعيد جدا أنه تمكن من الحضور إلى هنا

أفضل نهج من خلال المشاورات غير الرسمية وتبادل المعلومات والآراء بشأن الأمور ذات الاهتمام المشترك؛ وفي حالات أخرى، من خلال الدعم الدبلوماسي من المنظمات الإقليمية لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، مثلما رأينا مؤخرا مرة أخرى في السياق الأفريقي. وفي حالات أخرى، سيكون من خلال الدعم الخاص بالعمليات أو النشر المشترك، وأخيرا، من خلال إنشاء عمليات مشتركة.

وينبغي أن تراعي نماذج التعاون أن عمليات الاستقرار تستوجب التفكير فيها على نطاق واسع وينبغي لها ألا تستهدف حالات ما بعد الصراع فقط. وينبغي أن تتضمن عمليات الاستقرار أيضا إجراءات منع نشوب الصراعات. ولا يمكن أن يقتصر ضمان السلام في منطقة بعينها على الإجراءات المتعلقة بالأمن أو بوقف الأعمال العدائية، ولكن يمكن أن يستدعي أيضا بذل جهود محددة فيما يتعلق بوضع السياسة الإنمائية لمعالجة الأسباب الأساسية للصراع المعني. وأود أن أذكر فقط أكثر تلك العوامل تكرارا: عدم المساواة الاقتصادية والفقر المتفشي والافتقار إلى الظروف الصحية والتعليمية الجيدة. وفي ذلك السياق، ونظرا لانتشار المنظمات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي، يمكن أن يكون تعاونها مع الأمم المتحدة أساسيا، لزيادة التنسيق في أنشطة التنمية والمساعدة الإنسانية من أجل منع التداخل المفرط ومن أجل الاستخدام الأمثل للموارد.

وعلى أي حال، ينبغي أن نعمق قنوات الاتصال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عن طريق إنشاء وحدات أو مراكز للتنسيق من أجل المتابعة اليومية للأمور ذات الاهتمام المشترك. والآلية الاستشارية المشتركة التي أنشأها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر مثال على هذه الوحدات. فهي تمكن من التنسيق بين أنشطة إدارة الأزمات التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن

تحديات. ولا تزال منطقة المنظمة مسرحا لتوترات وصراعات محلية، لم يتم التوصل إلى حل لبعضها على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على نشوبها. ومن أجل الاستجابة للوقائع الجديدة، فإن المنظمة تمر بمرحلة تحول وتكيف.

ويمكن للمنظمة أن تقدم دعما حقيقيا للأمم المتحدة وأن تضطلع بالدور الريادي في منع الصراعات وإعادة التأهيل بعد الصراعات في منطقتها، وأن تساعد في إدارة الأزمات وعمليات الاستقرار، وأن تروج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة واتفاقياتها والصكوك الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها على الصعيد الإقليمي قد تتضمن في بعض الأحيان التزامات تكمل الالتزامات المقطوعة على الصعيد العالمي. ومكافحة تهديد الإرهاب هي أولويتنا العليا. وتعمل المنظمة عن قرب مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الإرهاب.

وتركز الدول المشاركة في المنظمة على وضع تدابير لمكافحة التهديد الذي يواجه الطائرات المدنية بسبب القذائف المضادة للطائرات المحمولة على الكتف؛ وتركز على وثائق السفر، والأمن، وأمن الحاويات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدمير المخزونات الزائدة عن الحاجة ومنع حصول الإرهابيين على المواد الكيميائية والبيولوجية والمشعة والنوية، وإنشاء شبكة لمكافحة الإرهاب. وبينما أصبحنا من الحدود الفعلية للاتحاد الأوروبي، مثلما ستصبح رومانيا بالفعل، نقر جيدا بأهمية ترسيخ إدارة الحدود والأمن.

وفي تجربتنا المبررة، شهدنا في السنوات الأخيرة كيف أصبح أخذ الرهائن السلاح المفضل لدى الإرهابيين. وهم باستخدام هذه المأساة الإنسانية يبتزون الحكومات

ومتمن شخصيا له لأنه استقطع من وقته الثمين ليكون بين ظهرائنا.

السيد باسي (تكلم بالانكليزية): إن السرور كله لنا نحن. وفي البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن مدى سعادتي لرؤية رئيس الوزراء ناستاسي ووزير الخارجية غيوانا يترأسان مداورات مجلس الأمن وأن أعرب لهما عن عميق تقدير الرئاسة الرومانية لعقد هذه الجلسة المهمة.

وأقدم بالشكر أيضا للأمين العام كوفي عنان على ملاحظاته.

واسمحوا لي أن أشيد بوفد المكسيك، الذي نظم، في عام ٢٠٠٣، جلسة مجلس الأمن بشأن دور المجلس والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالتحديات الجديدة للأمن والسلم الدوليين.

ويسرني أن أمثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمام مجلس الأمن للمرة الثانية في أقل من ثلاثة أشهر. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الأعضاء البالغ عددهم ٥٥ دولة وبالزاماتها الفورية الواسعة وأنشطتها الميدانية ومؤسساتها الفريدة من نوعها ووحداتها المتخصصة، منظمة تشمل أوروبا وتتوجه صوب بناء السلام والأمن في ثلاث قارات. وبلغاريا بوصفها عضوا في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٢، دعمت باستمرار تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذي بنينا عليه بوصفنا رئيسا للمنظمة.

وعبر العقد الماضي، شهدنا تغيرات جيوسياسية سريعة غير مسبوقة. وذلك صحيح بوجه خاص بالنسبة لمنطقة المنظمة. فقد وسع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عضويتها ورحبا بالأعضاء الجدد. وتقوم كلتا المنظمتين بزيادة توثيق علاقتهما مع روسيا. وقد اتسعت منطقة الاستقرار بقدر كبير، ولكن لا تزال هناك

لقد كانت عملية هلسنكي، القائمة على مبادئ الأمن التعاوني والشامل، أساسية في تضييق هوة الخلافات في فترة من المواجهة. وتم تطبيق هذه العملية بنجاح في أوروبا، وأنا على ثقة بأنه يمكن تطبيق ممارساتها والدروس المستفادة منها في أماكن أخرى.

ويمكن القيام بما هو أكثر من ذلك في إطار الإدارة المشتركة للأزمات. وبغية تحسين تحليل التهديدات والتصدي لها على نحو أفضل، اقترحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إنشاء آلية مخصصة للتشاور مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى. وسواصل تنظيم اجتماعات تبادل المعلومات والتنسيق فيما يتعلق بمشاكل قطرية أو إقليمية أو موضوعية محددة. وقد ننظر في كيفية توجيه الترتيبات الإقليمية إنذارات مبكرة إلى الأمم المتحدة إذا ما بدأت الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات المحلية سلمياً في الانهيار.

ويمكن الاستفادة بشكل جيد من السجل المشهود لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تنظيم الانتخابات الديمقراطية والإشراف عليها وتدريب قوات الشرطة التي يمكن مساءلتها ديمقراطياً، في أفغانستان، التي تعد شريكا للمنظمة في مجال التعاون. وأرجو أن يكون في مقدور المنظمة أن تستجيب على نحو إيجابي لطلب السيد عبد الله، وزير خارجية أفغانستان، لمراقبة الانتخابات المزمعة، إذا ما قررت حكومات الدول الأعضاء في المنظمة والبالغ عددها ٥٥ دولة ذلك.

وفي الختام، لا يسعني أن أغفل عن التنويه إلى فائدة الممارسة المتبعة بعقد اجتماعات رفيعة المستوى بين الأمين العام ورؤساء المنظمات الإقليمية، إذ تمثل هذه الاجتماعات آلية أساسية من حيث التنسيق بين جداول الأعمال وترشيد استخدام الموارد. وأرى أن علاقة العمل التي تشجع الأمم

ويضغطون على المجتمعات ويجاولون التأثير على الرأي العام ويدمرون أسرا بريئة. وتتطلب هذه المقامرة المؤسفة بالحياة البشرية استجابة متسقة وموحدة. وأنا مقتنع بأن المجتمع الدولي يمكن أن يفعل ما هو أكثر من إدانة أخذ الرهائن وتجريم هذا العمل. وقد أزف الوقت لأن يجري المجتمع الدولي مناقشة بشأن مدونة لقواعد السلوك، تضع المعايير التي ينبغي أن تتبعها الحكومات حينما تصبح ضحايا لتهديدات الإرهابيين وهجماتهم. وسيرسل العمل المتسق، بمشاركة فعالة من الأمم المتحدة، تحذيرا واضحا وسيثبط بحزم الإرهابيين عن استخدام الحياة البشرية بوصفها أسلحة للرعب والتدمير. ولدى المنظمة سجل طويل من العمل بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة. وبعثة المنظمة في كوسوفو جزء لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتحظى قوة الشرطة التي دربتها المنظمة بتفاعل وثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها. ويمكن أن تكون طريقة العمل المتبعة فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا نموذجا للتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة في المناطق الأخرى.

وأرى أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جنوب القوقاز يمكن بل وينبغي زيادة تعزيزه. فالأمم المتحدة والمنظمة لديهما خبرة ميدانية عريضة. وهما تتبعان نهجاً متماثلاً لحل الصراع في كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدعم بنشاط عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في أبخازيا. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد أن نستكشف الخيارات المتاحة لمشاركة المنظمة في فريق أصدقاء الأمين العام المعني بجورجيا.

المبكر التي أشار إليها، وأرحب أيضاً بإسهام المنظمة في معالجة الصراعات الإقليمية في القوقاز ومنطقة أوروبا وآسيا.

وأود مرة أخرى أن أضرم صوتي إلى الأصوات التي نددت بالقتل البشع لمواطن بلغاري. وأعتقد أن فكرة وضع مدونة سلوك لمثل هذه الحالات هي فكرة قيمة وينبغي أن نؤيدها سياسياً.

ما زال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ولاعتبارات بيولوجية عملية جداً أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

المتحدة عليها يمكن أن تشمل تفاعلاً ناجحاً مع المنظمات الإقليمية وفيما بينها.

مرة أخرى، أتمنى للرئاسة الرومانية لمجلس الأمن كل التوفيق، وأود أن أنوه إلى الاستفادة الكبيرة التي حققتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إبان الرئاسة الرومانية لها قبل سنوات قليلة. لقد استفادت المنظمة فائدة جمّة من جيراننا الرومانيين حقاً، وأود أن أتقدم إليهم بالشكر الجزيل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرورنا أن نرحب بالسيد باسي وإسهامه في مناقشتنا. وما من شك في أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات كفاءة هائلة. وبعثاتها الميدانية مجهزة بشكل فريد لتوجيه رسائل الإنذار